حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوربي

اعداد

أحمد رجب عبدالرازق أحمد

معيد بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية

كلية الآداب ، جامعة بني سويف

المستخلص

تناول هذا البحث تطور حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوربي منذ ظهور الاتحاد الأوربي بهذا الاسم في نوفمبر ١٩٩٣ ولذلك انصبت دراستنا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٥)، وافتتح البحث بمقدمة بينت ماهية جغرافية التجارة الدولية وأهمية التجارة الدولية للشعوب، كما أعطت نبذة عن منطقة الدراسة، ثم تناول البحث دراسة حجم التبادل التجارى بين مصر ودول الاتحاد الأوربى خلال الفترة (١٩٨٧ – ١٩٩٣)، تلاها دراسة التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٥) وذلك من خلال تسليط الضوء على الأهمية النسبية لصادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوربي، الأهمية النسبية لواردات مصر من دول الاتحاد الأوربي، ودراسة معدلات نمو صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوربي، معدلات نمو واردات مصر من دول الاتحاد الأوربي، واختتم البحث بدراسة الميزان التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوربي ونسبة تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٥).

Abstract

This study is concerned with the development of the volume of trade exchange between Egypt and the European Union since the emergence of the . Therefore, our study considers ١٩٩٣European Union under this name in November). The study opens with an introduction that shows the ٢٠١٥-١٩٩٤the period(definition of the geography of international trade and the importance of international trade for peoples. It gives a gist about the area of the study. The study also considers the volume of trade exchange between Egypt and the European Union). Then, it is followed by the study of trade ١٩٩٣-١٩٨٧countries during the period (by)٢٠١٥-١٩٩٤exchange between Egypt and the European Union during the period(highlighting the relative importance of Egypt's exports to European Union countries, the relative importance of Egypt's imports from the European Union countries and studying the growth rates of Egypt's exports to the European Union countries. The study is concluded with a study of the trade balance between Egypt and European -١٩٩٤Union countries and the ratio of export coverage to imports during the period (٢٠١٥

المقدمـــة

تُعَد التجارة الخارجية تفاعل مكانى بَيّنْ ويحتل تحليل التفاعل المكاني بؤرة الجغرافيا الإقتصادية ولا شك فى ذلك، نظرًا لإحتواء كافة أنماط التفاعل المكاني على عنصرين رئيسيين أولهما العقد Nodes التي تمثل منابع الحركة ومصباتها لفائض الإنتاج الإقتصادي، وثانيهما التدفقات Flows أي حركة الصادرات والواردات فيما بين هذه العقد، ولفهم التفاعل المكاني جيدًا يتعين فهم خصائص تلك العقد التي تولد هذه التدفقات، فضلا عن العلاقات والروابط بين هذه العقد أي البناء المكاني Spatial structure.[١]

يُعَد الاتحاد الأوربي أكبر سوق للصادرات المصرية، حيث استوعب أكثر من ٢٧% من إجمالي صادرات مصر إلى العالم الخارجي عام ٢٠١٥ و٢٥,١٥% عام ٢٠١٦ و٢٩,٣٨% عام ٢٠١٧ و٢٨,٦٥% خلال الثلث الأول لعام ٢٠١٨ مما يؤكد على أهمية الاتحاد الأوربي كسوق للصادرات المصرية، كما تُعَد دول الاتحاد الأوربي أكبر مورد لمصر فقد بلغت واردات مصر من دول الاتحاد الأوربي أكثر من ٣٠% من إجمالي واردات مصر من دول العالم الخارجي عام ٢٠١٥ و٣٢,٣٩% عام ٢٠١٦ و٢٩,٥٣% عام ٢٠١٧ و٢٧,٠٢% خلال الثلث الأول لعام ٢٠١٨.[٢]

تعد معاهدة ماستريخت والتي بموجبها تحولت دولالجماعة الاقتصادية الأوروبية (إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، فرنسا، المملكة المتحدة، أيرلندا، الدنمارك، اليونان، أسبانيا، البرتغال) إلى اسم "الاتحاد الأوروبي" وتم توقيعها في ٧ فبراير ١٩٩٢ ودخلت حيز التنفيذ في ١ نوفمبر ١٩٩٣، انضمت كل من النمسا فنلندا والسويد للاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥، وانضمت كل من قبرص، مالطا، بولندا، لاتفيا، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، المجر، ليتوانيا، استونيا إلى الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤، ثم انضمت كل من رومانيا وبلغاريا إلى الاتحاد الأوربي عام ٢٠٠٧، وأخيرًا انضمت كرواتيا إلى الاتحاد الأوربي عام ٢٠١٣.

ويتناول البحث دراسة تطور حجم التجارة الخارجية بين مصر ودول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٩٤– ٢٠١٥) من حيث الأهمية النسبية للصادرات والواردات بالنسبة لصادرات

---

[١] – إبراهيم غانم، صادرات الموالح المصرية إلى السوق العربية الخليجية– دراسة في جغرافية التجارة الخارجية، الجمعية الجغرافية المصرية، سلسلة بحوث جغرافية، ع١٣، ٢٠٠٦، ص٢.

[٢] – بيانات عامي ٢٠١٥، ٢٠١٦ بيانات نهائية مأخوذة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – النشرة السنوية للتجارة الخارجية، أما بيانات ٢٠١٧، ٢٠١٨ فمأخوذة من قاعدة بيانات التجارة الخارجية وهى بيانات أولية.

مصر الكلية مع العالم الخارجي، وكذلك دراسة الميزان التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوربي، كما تناول دراسة نسبة تغطية صادرات مصر من دول الاتحاد الأوربي لوارداتها.

حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوربي

تُعَد التجارة الخارجية لأية دولة إنعكاسًا صادقًا للمستوى الإقتصادي القومي للدولة ومقياس لعلاقاتها الخارجية، كما أنها تُعَد من الأنشطة الهامة بإعتبارها المسؤلة عن استقرار الحالة الإقتصادية وثباتها بوجه عام والحالة السلعية بوجه خاص، كما تعكس حالة الرواج والنشاط في الإقتصاد القومي ومدى كفاية المنتجات المعروضة لمواجهة الطلب عليها ومدى مساهمة الإنتاج المحلي في تلبية إحتياجات الاستهلاك وما يلزم له من سلع ينبغي إستيرادها من الخارج،[١] ولذلك يرى الجغرافيون أن التجارة الخارجية أحد أوجه التوازن في التوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية والبشرية والإقتصادية على الأرض وأنها تسهم بدرجة كبيرة في إشباع حاجيات الدول وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الشعوب وتمكن الدولة من إستغلال مواردها الطبيعية أو المكتسبة، وتحقق لها مكاسب مادية أخرى.[٢]

أولًا: التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٣):

وقبل أن نقدم على دراسة حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوربي خلال فترة الدراسة المحددة (١٩٩٤ – ٢٠١٥) يجب أن نلقي نظرة على حجم التبادل التجاري بينهم خلال الفترة السابقة لها (١٩٨٧ – ١٩٩٣) لما صاحب هذه الفترة من تغييرات في فلسفة ادارة الاقتصاد المصري حيث تحول من اقتصاد موجه تتولى الدولة فيه كافة الأنشطة إلى آليات السوق الحر بدءًا من سياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤، والذي تطور بعد ذلك إلى برنامج الانفتاح الإقتصادي والتصحيح الهيكلي عام ١٩٩١، فقد اتفقت دول الخليج والولايات المتحدة ونادي باريس على زيادة مساعداتها المالية لمصر وإعفائها من جزء هام من ديونها أو إعادة جدولتها، ومكنت هذه التطورات من تخفيف نزيف العملات الصعبة وتحسين قدرة مصر على

[١] – حسام جاد الرب، جغرافية مصر البشرية، مؤسسة الغد، ٢٠٠٨، ص ٢٨٢.

[٢] – وفيق محمد جمال الدين، التحليل الجغرافى للواردات العمانية (١٩٧٠ – ٢٠٠٤)، المجلة الجغرافية العربية، العدد ٤٨، ص١.

الانطلاق في برنامج إصلاحات جديد بدعم من كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام ١٩٩١، وقد تكَّون البرنامج من ثلاثة مراحل وركزت مرحلته الأولى على تحقيق التثبيت وتقليص التشوهات واستهدفت اتباع سياسات نقدية ومالية تقييدية وتوحيد وتحرير سعر الصرف وإزالة القيود عن الأسعار، أما المرحلة الثانية فكانت هيكلية في طبيعتها واستهدفت تحرير القطاعين المالي والتجاري والخصخصة وتطوير القطاع الخاص، وخصصت المرحلة الثالثة لترسيخ إنجازات المرحلتين السابقتين، ومع حلول ١٩٩٨ بدأت هذه الجهود التصحيحية بإظهار نجاحها جزئيًا حيث انخفض الدين الخارجي وعجز الموازنة إلى ٣٨ % و٥,٧ % من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، بينما هبط معدل التضخم إلى ٣,٦ % واستقر سعر صرف الجنيه المصري على مستوي ٣,٤ وحدة تجاه الدولار الأمريكي في حين فاقت الاحتياطيات الدولية عن ١٨ مليار دولار، إلا أن هذه المؤشرات تحولت إلى رمز للمعجزات التي أنجزتها إدارة السياسة الاقتصادية، ونتيجة لذلك جاءت المبالغة في إبراز النجاح المحقق في شكل جمود في السياسة اللازمة لمواصلة الإصلاحات الهيكلية الفعلية ولقد تم إدراك ذلك في أواخر عام ١٩٩٩ عندما انقلبت الأوضاع ووجدت مصر نفسها أمام سلسلة من الصدمات الاقتصادية التي كشفت عن مدى تعرضها للظروف الخارجية مثل الهجوم الإرهابي على الأقصر الذي قضى مؤقتًا على السياحة وهبوط أسعار النفط وما تلا ذلك من أزمات مالية أصابت العديد من البلدان الناشئة.[١]

كان الهدف الأساسي لبرنامج الاصلاح الاقتصادي والاصلاح الهيكلي في الاقتصاد المصري يتركز في ضرورة تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي وبالتالي كان الاصلاح الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية وميزان المدفوعات وخاصة التجارة السلعية هو المحور الرئيسي لبرنامج الاصلاح الاقتصادي الشامل وفي ضوء ذلك فقد طبقت سياسات تحرير التجارة الخارجية السلعية وسعر الصرف ولا زالت تلك السياسات تسعى إلى التحول من استراتيجية الاحلال محل الواردات إلى تطبيق استراتيجية الانتاج من أجل التصدير بل تحاول جعل استراتيجية الانتاج من أجل التصدير وإعادة هيكلة الصادرات السلعية هى المحور الأساسي للإصلاحات الهيكلية وبالتالي

[١] – علي أحمد البلبل وآخرون، التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي (١٩٧٤ – ٢٠٠٢) حالة مصر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادي، أبوظبى، أبريل٢٠٠٤، ص١١–١٢.

الربط بين تنمية الصادرات وإحداث المزيد من الاصلاح الهيكلي،[1] وقد ظهر ذلك جليا من خلال التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوربي خلال تلك الفترة (١٩٨٧-١٩٩٣) والتي شهدت بداية تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى، فنلاحظ أن نسبة الصادرات إلى حجم التجارة عام ١٩٩٣ بلغت ٢٥,٠٨% بقيمة بلغت ١٢٣٨٠٩٧ ألف دولار في حين بلغت ١٨,٥١% عام ١٩٨٧ بقيمة بلغت ١٩٢١٥٩٣ ألف دولار، وقد يظن البعض أن هذا من التناقض حيث أن هناك تراجع في القيمة بين العامين بلغت ٦٨٣٤٩٦ ألف دولار ومع ذلك هناك زيادة في نسبة الصادرات إلى جملة التبادل التجاري بلغت ٦,٥٨%، ولكن ما يوضح لنا ذلك هو متابعة واردات مصر من دول الاتحاد الأوربي والتي بلغت نسبتها من اجمالي التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوربي ٨١,٤٩% بقيمة بلغت ٨٤٦١٨٦٨ ألف دولار في حين أصبحت تلك النسبة ٧٤,٩٢% بقيمة ٤٩٣٦٢٣٧ ألف دولار عام ١٩٩٣ بفارق ٥٤٤٧٢٢٤ ألف دولار عن عام ١٩٨٧، وهو ما يتضح لنا من الجدول (١) والاشكال (١)، (٢).

جدول(١) حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٣) بالألف دولار.

السنة	قيمة الصادرات "بالألف دولار"	الأهمية النسبية للصادرات (%)	قيمة الواردات "بالألف دولار"	الأهمية النسبية للواردات (%)	حجم التبادل التجاري "بالألف دولار"	الميزان التجاري "بالألف دولار"	نسبة تغطية الصادرات للواردات (%)
١٩٨٧	١٩٢١٥٩٣	١٨,٥١	٨٤٦١٨٦٨	٨١,٤٩	١٠٣٨٣٤٦١	-٦٥٤٠٢٧٥	٢٢,٧١
١٩٨٨	٢٤٧١٤٦٠	١٧,١٩	١١٩٠٣٠٦٢	٨٢,٨١	١٤٣٧٤٥٢٢	-٩٤٣١٦٠٢	٢٠,٧٦
١٩٨٩	٢٩٣٣٦٣٣	٢٦,٢٠	٨٢٦٣٢٧٢	٧٣,٨٠	١١١٩٦٩٠٥	-٥٣٢٩٦٣٩	٣٥,٥
١٩٩٠	١٧٨١٣٧٣	٢٠,٤١	٦٩٤٧٥٢٣	٧٩,٥٩	٨٧٢٨٨٩٦	-٥١٦٦١٥٠	٢٥,٦٤

[1] - إجلال راتب وآخرون، الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادي المصري في ضوء المستجدات العالمية والاقليمية والمحلية، معهد التخطيط القومى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٤٠، يناير ٢٠١٣، ص ٦٩.

١٩٩١	١٧٦٢٣٩١	٣٤,٠٧	٣٤٠٩٧٥٨	٦٥,٩٣	٥١٧٢١٤٩	١٦٤٧٣٦٧-	٥١,٦٩
١٩٩٢	١٢٠١٧٧٥	٢٦,٧٩	٣٢٨٣٩٩٠	٧٣,٢١	٤٤٨٥٧٦٥	٢٠٨٢٢١٥-	٣٦,٥٩
١٩٩٣	١٢٣٨٠٩٧	٢٥,٠٨	٣٦٩٨١٤٠	٧٤,٩٢	٤٩٣٦٢٣٧	٢٤٦٠٠٤٣-	٣٣,٤٨

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – النشرة السنوية للتجارة الخارجية لأعداد متفرقة.

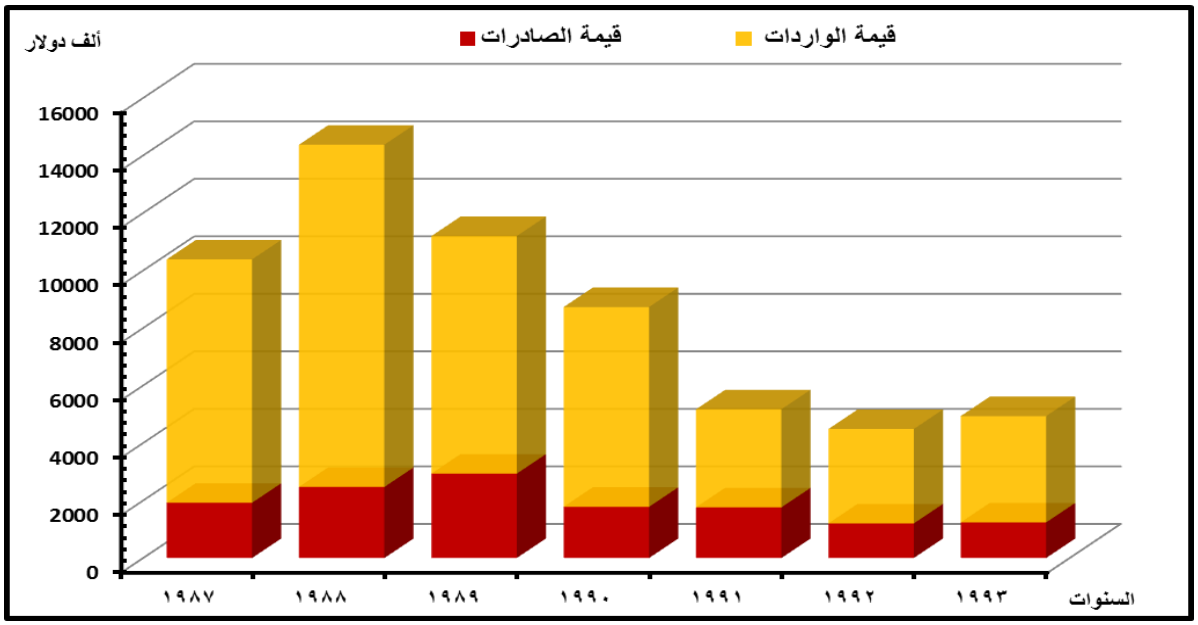

شكل (١) حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٨٧ – ١٩٩٣).

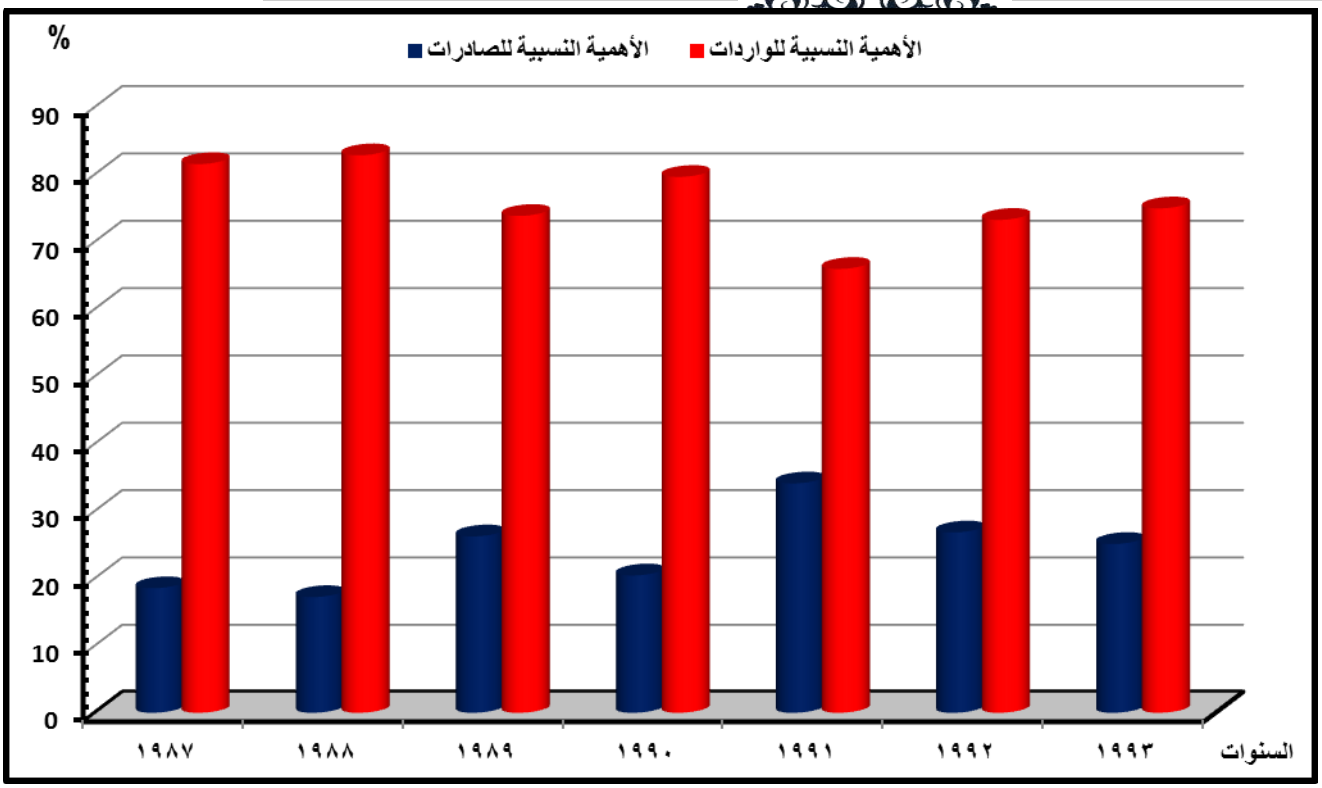

شكل (٢) الأهمية النسبية لصادرات مصر وارداتها من دول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٨٧ – ١٩٩٣).

(أولًا–١) الميزان التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٨٧ – ١٩٩٣):

لم يحقق الميزان التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوربي خلال تلك الفترة أي فائض ولكن كان في عجز مستمر بلغ أقصاه ٩٤٣١٦٠٢ ألف دولار عام ١٩٨٨، في حين بلغ العجز أدناه ١٦٤٧٣٦٧ ألف دولار عام ١٩٩١ حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات أقصاها ذلك العام خلال تلك الفترة ٥١,٦٩% بعد أن كانت نحو ٢٢,٧١% عام ١٩٨٧ ولكن لم تستمر تلك الطفرة بل أخذت في التناقص إلى (٣٦,٥٩%، ٣٣,٤٨%) خلال عامي (١٩٩٢، ١٩٩٣) على الترتيب وهو ما هو موضح بالشكل (٣)،(٤)، وقد يرجع ذلك إلى أن ذلك العام هو بداية تطبيق برنامج الاصلاح[١] والذي شهد الكثير من المنح والتسهيلات من البنك الدولي وصندوق

[١] – ارتكز برنامج اصلاح قطاع التجارة الخارجية على عدة إجراءات أهمها خفض عدد السلع المحظور تصديرها بحيث أصبحت مقصورة على الجلود الخام فقط ، قصر الرقابة الإجبارية على السلع التصديرية على (٥٣) سلعة فقط وجعل الرقابة على جودة السلع اختيارية للقطاعين الخاص وقطاع الأعمال العام، تحرير تجارة القطن وفتح باب تصديره للقطاعين الخاص وقطاع الأعمال العام، تم إجراء تعديل على القيد بسجل المصدرين وقانون السجل التجاري ليسمح للمصدرين الاستفادة من خبراتهم، إلغاء العديد من

النقد الدولي وزيادة المساعدات المالية من دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية ونادي باريس كما ذكرنا ذلك آنفا.

ثانيًا: التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٩٤–٢٠١٥):

تراوحت الأهمية النسبية لحجم تجارة مصر إلى دول الاتحاد الأوربي إلى حجم تجارة مصر الكلية ٤٠,٤٥% كحد أقصى عام ١٩٩٥ حيث بلغ حجم تجارة مصر الخارجية مع دول الاتحاد الأوربي ٦١٣٧٦١٩ ألف دولار، بينما بلغ حجم تجارة مصر الخارجية الكلية ١٥١٧٢ مليون دولار في ذلك العام،

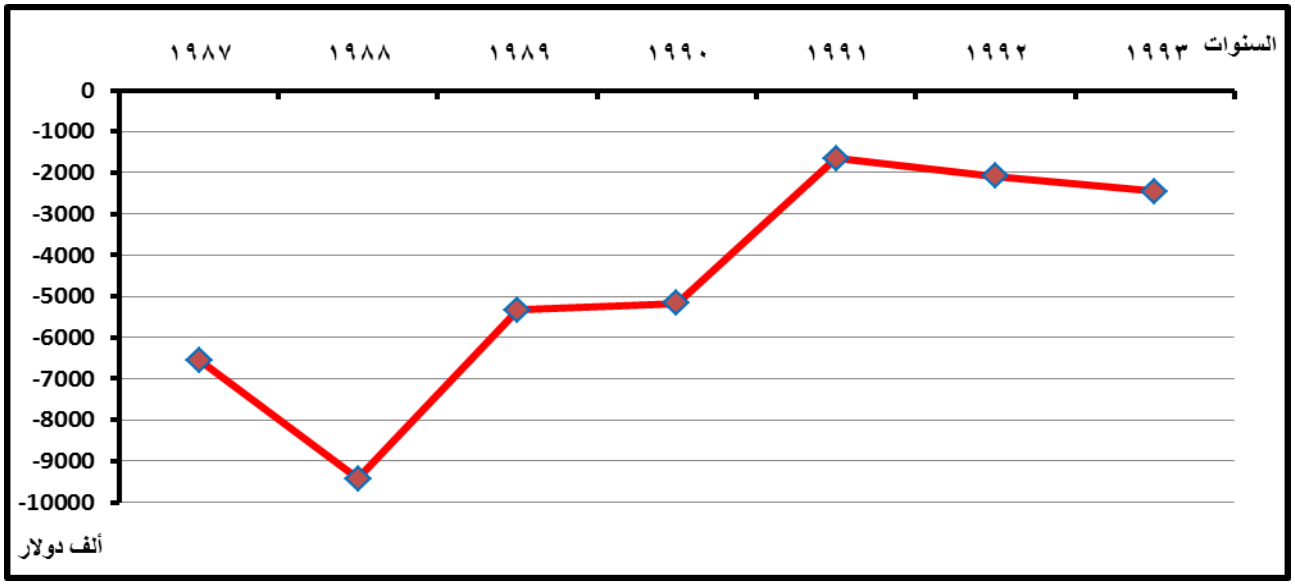

شكل (٣) الميزان التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٨٧ – ١٩٩٣).

الرسوم على الصادرات كنوع من تطوير حوافز التصدير، زيادة وتطوير مركز تنمية الصادرات المصرية لفتح أسواق تصديرية جديدة وتنشيط الصادرات، إنشاء أجهزة لتشجيع تنمية التصدير مثل الشركة المصرية لضمان وائتمان الصادرات. (وللاستزادة في هذا الباب يمكن الرجوع إلى: إجلال راتب، إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٢٧، سبتمبر ١٩٩٩، ص ٤٩).

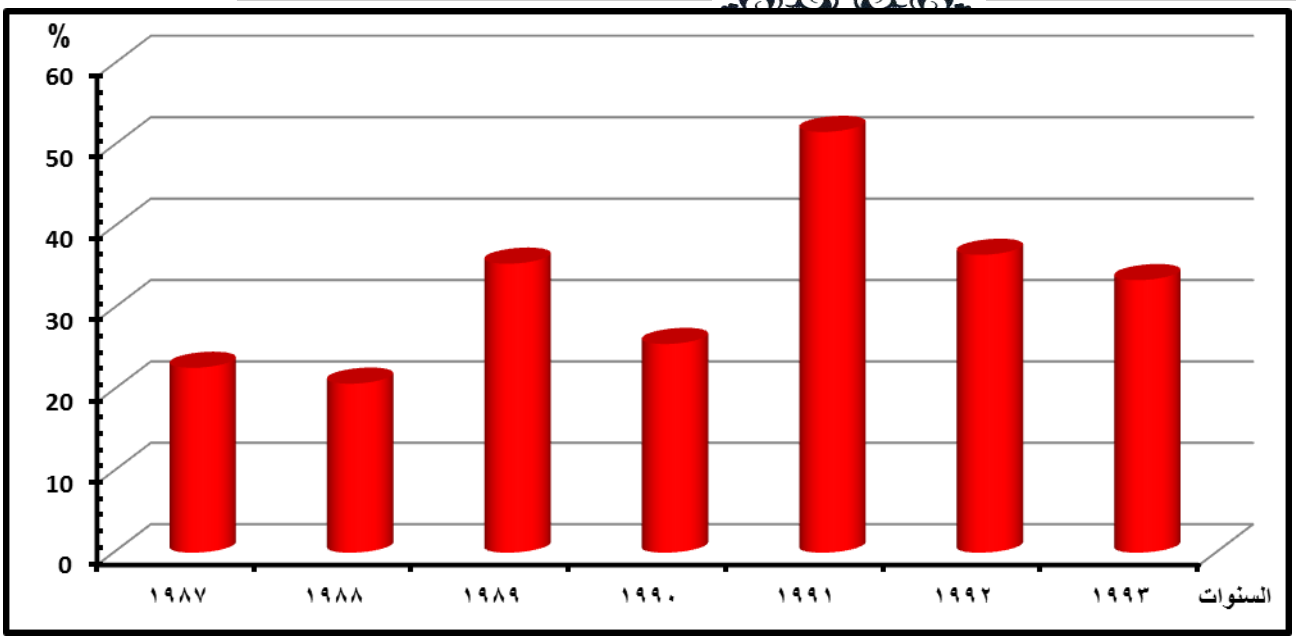

شكل (٤) نسبة تغطية صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوربي لوارداتها خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٣).

أما الحد الأدنى فقد بلغ ٢٥,٢٣% عام ٢٠٠٧ حيث بلغت قيمة تجارة مصر الخارجية مع دول الاتحاد الأوربي ١٠٩٠٧٢٦٩ ألف دولار، بينما بلغ حجم تجارة مصر الخارجية الكلية ٤٣٢٣٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٧، كما هو موضح بالجدول(٢) والشكل (٥).

جدول(٢)

الأهمية النسبية للتبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٥).

الأعوام	قيمه الصادرات الكلية "بالألف دولار"	قيمه الصادرات إلى الاتحاد "بالألف دولار"	الأهمية النسبية لصادرات الاتحاد(%)	قيمه الواردات الكلية "بالألف دولار"	قيمه الواردات إلى الاتحاد "بالألف دولار"	الأهمية النسبية لواردات الاتحاد (%)	حجم التجارة الكلية "بالألف دولار"	حجم التجارة إلى الاتحاد "بالألف دولار"	الاهمية النسبية لحجم التجارة إلى الاتحاد(%)
١٩٩٤	٣٤٥٨٠٠٠	١٥٠٢٠٣٨	٤٣,٤٤	٩٥٤٧٠٠٠	٣٤٥٦١١٢	٣٦,٢٠	١٣٠٠٥٠٠٠	٤٩٥٨١٥٠	٣٨,١٢
١٩٩٥	٣٤٤٢٠٠٠	١٥٧٧١٤٥	٤٥,٨٢	١١٧٣٠٠٠٠	٤٥٦٠٤٧٤	٣٨,٨٨	١٥١٧٢٠٠٠	٦١٣٧٦١٩	٤٠,٤٥

١٩٩٦	٣٥٣١٠٠٠	١٦١٢٦٧٦	٤٥,٦٧	١٣٠٠٥٠٠٠	٤٧١١٠٧١	٣٦,٢٣	١٦٥٣٦٠٠٠	٦٣٢٣٧٤٧	٣٨,٢٤
١٩٩٧	٣٩٠٦٠٠٠	١٥٥٢٣٤٣	٣٩,٧٤	١٣٢٠٢٠٠٠	٥٠٤١١٤٩	٣٨,١٨	١٧١٠٨٠٠٠	٦٥٩٣٤٩٢	٣٨,٥٤
١٩٩٨	٣١٩٥٠٠٠	١١٩٥٢٨١	٣٧,٤١	١٦٤٧٨٠٠٠	٥٩٧٧٣٤٨	٣٦,٢٧	١٩٦٧٣٠٠٠	٧١٧٢٦٢٩	٣٦,٤٦
١٩٩٩	٣٥٣٤٠٠٠	١٢٣٦٨٢١	٣٥,٠٠	١٥٩٥٣٠٠٠	٥٦٧١٤٩٦	٣٥,٥٥	١٩٤٨٧٠٠٠	٦٩٠٨٣١٧	٣٥,٤٥
٢٠٠٠	٤٦٩٩٠٠٠	١٨٨١٨٩٥	٤٠,٠٥	١٣٩٧٨٠٠٠	٤٧٦٠٢٢٩	٣٤,٠٦	١٨٦٧٧٠٠٠	٦٦٤٢١٢٤	٣٥,٥٦
٢٠٠١	٤١٤٣٠٠٠	١٣٠٠٨٠٣	٣١,٤٠	١٢٧٢٨٠٠٠	٣٧٥٣٤٧٥	٢٩,٤٩	١٦٨٧١٠٠٠	٥٠٥٤٢٧٨	٢٩,٩٦
٢٠٠٢	٤٦٧٨٠٠٠	١٣٠٤٠٥١	٢٧,٨٨	١٢٤٩٦٠٠٠	٣٣٣٩٠٩٢	٢٦,٧٢	١٧١٧٤٠٠٠	٤٦٤٣١٤٣	٢٧,٠٤
٢٠٠٣	٦١٦٦٠٠٠	٢٠٢٤٢٨٠	٣٢,٨٣	١٠٩٠٢٠٠٠	٢٨٠٥٢٦٠	٢٥,٧٣	١٧٠٦٨٠٠٠	٤٨٢٩٥٤٠	٢٨,٣٠
٢٠٠٤	٧٦٧٨٠٠٠	٢٧٠١٩١٥	٣٥,١٩	١٢٨٣٧٠٠٠	٣٤٢٦٩٠٦	٢٦,٧٠	٢٠٥١٥٠٠٠	٦١٢٨٨٢١	٢٩,٨٧
٢٠٠٥	١٠٦٤٣٠٠٠	٣٥٨٧٠٣٠	٣٣,٧٠	١٩٨٠٨٠٠٠	٤٥٣٣٧١٥	٢٢,٨٩	٣٠٤٥١٠٠٠	٨١٢٠٧٤٥	٢٦,٦٧
٢٠٠٦	١٣٧١٥٠٠٠	٤٦٠٢٥٨١	٣٣,٥٦	٢٠٥٨٦٠٠٠	٤٥٩١٨٣٨	٢٢,٣١	٣٤٣٠١٠٠٠	٩١٩٤٤١٩	٢٦,٨١
٢٠٠٧	١٦١٨٠٠٠٠	٤٦٩٩٨٣٤	٢٩,٠٥	٢٧٠٥٤٠٠٠	٦٢٠٧٤٣٥	٢٢,٩٤	٤٣٢٣٤٠٠٠	١٠٩٠٧٢٦٩	٢٥,٢٣
٢٠٠٨	٢٦٢٥٨٠٠٠	٩٢٧٣٤٠٥	٣٥,٣٢	٥٢٧٩٣٠٠٠	١٤٣٩٠٤٧٧	٢٧,٢٦	٧٩٠٥١٠٠٠	٢٣٦٦٣٨٨٢	٢٩,٩٣
٢٠٠٩	٢٤٢٠٦٠٠٠	٦٨٤٠٨٠٢	٢٨,٢٦	٤٤٩٥٨٠٠٠	١٤٢٧٥٧٦٦	٣١,٧٥	٦٩١٦٤٠٠٠	٢١١١٦٥٦٨	٣٠,٥٣
٢٠١٠	٢٧٣٥٩٠٠٠	٨١٢٨٠٧٨	٢٩,٧١	٥٣٠٦٧٠٠٠	١٧١٢٣٦٠٢	٣٢,٢٧	٨٠٤٢٦٠٠٠	٢٥٢٥١٦٨٠	٣١,٤٠
٢٠١١	٣١٥٥٠٠٠٠	٩٦٧٤٦٠٧	٣٠,٦٦	٦٢٢١٩٠٠٠	١٨١٤٧٣٩٧	٢٩,١٧	٩٣٧٦٩٠٠٠	٢٧٨٢٢٠٠٤	٢٩,٦٧
٢٠١٢	٢٩٢٦٤٠٠٠	٧٨٣٣٩٥١	٢٦,٧٧	٧١٠٩٨٠٠٠	٢٠٧٧١٧٠٨	٢٩,٢٢	١٠٠٣٦٢٠٠٠	٢٨٦٠٥٦٥٩	٢٨,٥٠
٢٠١٣	٢٨٧٣٨٠٠٠	٨٠٨٦٣٦٤	٢٨,١٤	٦٦٢٧٩٠٠٠	٢١١٩٨١٤٢	٣١,٩٨	٩٥٠١٧٠٠٠	٢٩٢٨٤٥٠٦	٣٠,٨٢
٢٠١٤	٢٧٥٤٢٠٠٠	٨٠٤٥٥٠٧	٢٩,٢١	٧٣٨٣٨٠٠٠	٢٢٩٦٥٢٠٢	٣١,١٠	١٠١٣٨٠٠٠٠	٣١٠١٠٧٠٩	٣٠,٥٩
٢٠١٥	٢١٣٤٠٠٠٠	٥٩٠١٥٠٤	٢٧,٦٥	٧٤٣٧٢٠٠٠	٢٤٠٨٩٨٣٩	٣٢,٣٩	٩٥٧١٢٠٠٠	٢٩٩٩١٣٤٣	٣١,٣٣
المتوسط	١٣٨٧٣٨٦٤	٤٢٩٨٣١٤	٣٠,٩٨	٣٢٢٢٤٠٠٠	٩٨٠٨٩٨٨	٣٠,٤٤	٤٦٠٩٧٨٦٤	١٤١٠٧٣٠٢	٣٠,٦٠

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (قاعدة بيانات التجارة الخارجية – النشرة السنوية للتجارة الخارجية للأعداد "١٩٩٤– ٢٠١٥").

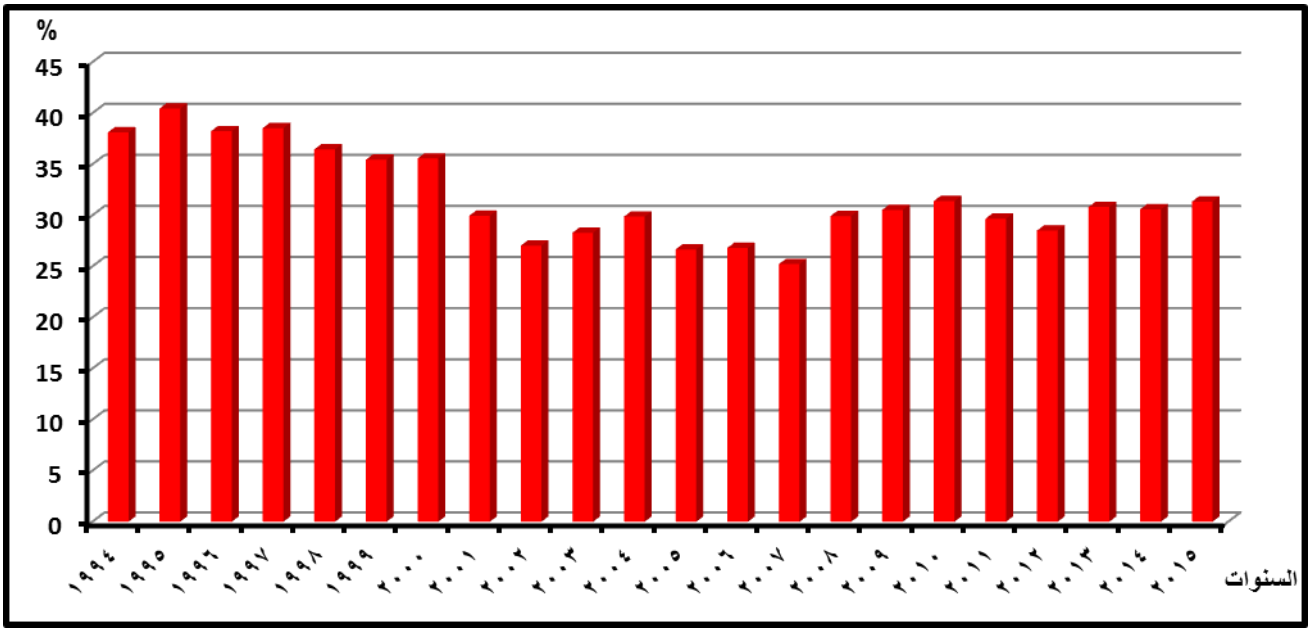

شكل(٥) الأهمية النسبية لحجم تجارة مصر مع دول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٩٤–٢٠١٥).

(ثانيًا–١) الأهمية النسبية لصادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٩٤–٢٠١٥):

تتراوح بين حد أقصى بلغ ٤٥,٨٢% عام ١٩٩٥ بقيمة بلغت ١٥٧٧١٤٥ ألف دولار من اجمالي صادرات مصر إلى دول العالم البالغ قيمتها ٣٤٤٢ مليون دولار في ذلك العام، وحد أدنى بلغ ٢٦,٧٧ % عام ٢٠١٢ بقيمة بلغت ٧٨٣٣٩٥١ ألف دولار من اجمالي صادرات مصر إلى دول العالم البالغ قيمتها ٢٩٢٦٤ مليون دولار في ذلك العام كما هو موضح بالشكل (٦).

(ثانيًا–٢) الأهمية النسبية لواردات مصر إلى دول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٩٤–٢٠١٥):

تتراوح بين ٣٨,٨٨% كحد أقصى بقيمة بلغت ٤٥٦٠٤٧٤ ألف دولار من اجمالي واردات مصر إلى دول العالم البالغ قيمتها ١١٧٣٠ مليون دولار خلال عام ١٩٩٥، بينما بلغ الحد الأدنى ٢٢,٩٤% عام ٢٠٠٧ بقيمة بلغت ٦٢٠٧٤٣٥ ألف دولار من اجمالي قيمة واردات مصر من دول العالم البالغ قيمتها ٢٧٠٥٤ مليون دولار، بينما إذا نظرنا إلى متوسط الأهمية النسبية لواردات مصر من دول الاتحاد الأوربي من بداية الفترة إلى نهايتها نجده ٣٠,٦٩ % بمتوسط قيمته نحو ٩٨٠٨٩٨٨ ألف دولاركما هو موضح بالشكل(٩).

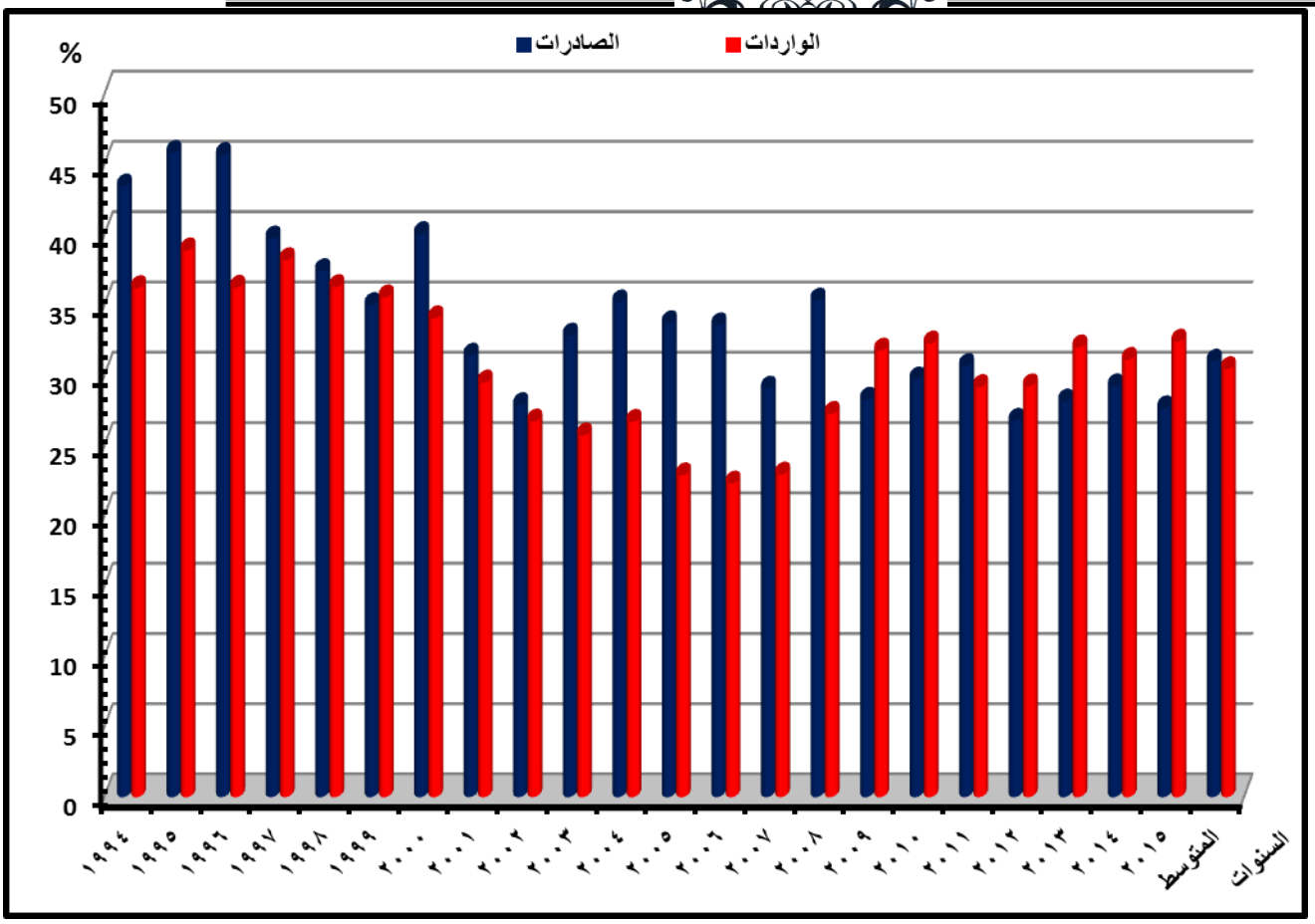

شكل (٦) الأهمية النسبية لصادرات مصر وارداتها مع دول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٥).

(ثانيًا-٣) معدلات نمو صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٥):

تزداد أهمية التصدير السلعي في كون حصيلته من النقد الأجنبي تتصف بالاستمرارية بعكس الموارد التقليدية الأخري في مصر (مدخرات المصريين العاملين بالخارج – السياحة – قناة السويس) والتي غالبا ما يتوقف حجم التدفقات منها على ظروف وأحداث اقتصادية عالمية أو اقليمية وبالتالي لا يمكننا التنبؤ باستمرار تدفقها بنفس المعدلات الحالية على المدى الطويل.[١] ولكن إذا نظرنا إلى العوامل المؤثرة على الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوربي نجدها لا تتوقف فقط على الترتيبات التجارية التفضيلية الممنوحة خلال اتفاقية المشاركة لتحرير التجارة في المنتجات الزراعية والصناعية، بل تمتد لتشمل الترتيبات والتنظيمات والتشريعات التي ارتبطت بمسيرة الاتحاد أفقيًا ورأسيًا والتي تدور في فلك السياسة الزراعية من ناحية وحماية المنتج من

[١] – الإدارة العامة للبحوث ببنك القاهرة، حول تنمية الصادرات المصرية، ع ٣٧، ١٩٨٧، ص ٣١.

ناحية أخرى، ولا تقتصر على القيود الجمركية بل تمتد لتشمل القيود غير التعريفية التي تتمثل في اجراءات المحافظة على صحة الانسان والحيوان والقيود البيئية، ومواصفات الجودة بالإضافة إلى شروط التعبئة والتغليف، والظروف الاجتماعية لعنصر العمل، كما استخدمت العديد من الترتيبات الجديدة التي تمثلت في الاعتماد على التدفقات التقليدية للتجارة في تحديد الحصص التعريفية، وتحديد شروط المنشأ وشروط دخول سلع جديدة لقائمة الصادرات،[1] وتتراوح قيم صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوربي بين حد أقصى بلغ ٩٦٧٤٦٠٧ ألف دولار عام ٢٠١١، وحد أدنى بلغ ١١٩٥٢٨١ ألف دولار عام ١٩٩٨، وبمتوسط سنوي بلغ ٩٤٥٦٢٩١١ ألف دولار خلال فترة الدراسة كما هو موضح بالجدول (٣).

(ثانيًا-٣- أ) معدل نمو الصادرات السنوي:

يتراوح معدل نمو الصادرات السنوي بين حد أقصى بلغ ٩٧,٣١% بقيمة بلغت ٩٢٧٣٤٠٥ ألف دولار عام ٢٠٠٨ وبزيادة قدرها ٤٥٧٣٥٧١ ألف دولار عن العام السابق، وحد أدنى بلغ -٣٠,٨٨% بقيمة بلغت ١٣٠٠٨٠٣ ألف دولار عام ٢٠٠١ بإنخفاض قدره -٥٨١٠٩٢ ألف دولار عن العام السابق، وبمتوسط سنوي بلغ ١٠,١٥% خلال فترة الدراسة، ولكن إذا دققنا النظر في معدل النمو السنوي لصادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوربي من بداية الفترة إلى نهايتها نجده في ارتفاع مستمر ولكن هذا الارتفاع تخللته بعض سنوات الانخفاض هى (١٩٩٧، ١٩٩٨، ٢٠٠١، ٢٠٠٩، ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٥) بلغت معدلات الانخفاض خلالها(-٣,٧٤%، -٢٣%، -٣٠,٨٨%، -٢٦,٢٣%، -١٩,٠٣%، -٠,٥١%، -٢٦,٦٥%) على الترتيب كما هو موضح بالشكل (٧)، لذلك نجد أنه منذ عام ٢٠٠٠ ومع بداية سريان العديد من اتفاقيات التجارة الإقليمية أصبح يتعين مساندة سياسة الصادرات بإطار مؤسسي ملائم مع التركيز على تنمية الصادرات ومعالجة المعوقات الهيكلية في جانب العرض المحلى، وتمثلت هذه المعالجات في إنشاء صندوق تنمية الصادرات وإلغاء رسوم الاستيراد والرسوم الاضافية على الواردات وإصلاح نظام استرداد الرسوم الجمركية(الدروباك) وتيسيير الاجراءات الجمركية وإنشاء وزارة جديدة مختصة بالتجارة الخارجية.[2]

---

[1] – صادق رياض صادق أبو العطا، العلاقات التجارية بين مصر والاتحاد الأوربى خلال الفترة (١٩٧٣ – ٢٠٠٠) بين الواقع الرسمى والتطبيقى، معهد التخطيط القومى، سلسلة مذكرات خارجية، سبتمبر ٢٠٠٢، ص٩٢.

[2] – إجلال راتب وآخرون، ، تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال ادارة الصادرات والواردات في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠ /٢٠١١، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٣٠، أكتوبر ٢٠١١، ص٩٦،٩٧.

جدول (٣) صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٩٤ – ٢٠١٥) ومعدلات نموها.

السنة	قيمه الصادرات "بالألف دولار"	معدل نمو الصادرات السنوي (%)	معدل نمو الصادرات منذ بداية الفترة (%)	معدل نمو الصادرات منذ سنوات الانضمام (%)
١٩٩٤	١٥٠٢٠٣٨			٠,٠٠
١٩٩٥	١٥٧٧١٤٥	٥,٠٠	٥,٠٠	٥,٠٠
١٩٩٦	١٦١٢٦٧٦	٢,٢٥	٧,٣٧	٢,٢٥
١٩٩٧	١٥٥٢٣٤٣	−٣,٧٤	٣,٣٥	−١,٥٧
١٩٩٨	١١٩٥٢٨١	−٢٣,٠٠	−٢٠,٤٢	−٢٤,٢١
١٩٩٩	١٢٣٦٨٢١	٣,٤٨	−١٧,٦٦	−٢١,٥٨
٢٠٠٠	١٨٨١٨٩٥	٥٢,١٦	٢٥,٢٩	١٩,٣٢
٢٠٠١	١٣٠٠٨٠٣	−٣٠,٨٨	−١٣,٤٠	−١٧,٥٢
٢٠٠٢	١٣٠٤٠٥١	٠,٢٥	−١٣,١٨	−١٧,٣٢
٢٠٠٣	٢٠٢٤٢٨٠	٥٥,٢٣	٣٤,٧٧	٢٨,٣٥
٢٠٠٤	٢٧٠١٩١٥	٣٣,٤٨	٧٩,٨٨	٣٣,٤٨
٢٠٠٥	٣٥٨٧٠٣٠	٣٢,٧٦	١٣٨,٨١	٣٢,٧٦
٢٠٠٦	٤٦٠٢٥٨١	٢٨,٣١	٢٠٦,٤٢	٧٠,٣٥
٢٠٠٧	٤٦٩٩٨٣٤	٢,١١	٢١٢,٩٠	٢,١١
٢٠٠٨	٩٢٧٣٤٠٥	٩٧,٣١	٥١٧,٣٩	٩٧,٣١
٢٠٠٩	٦٨٤٠٨٠٢	−٢٦,٢٣	٣٥٥,٤٣	٤٥,٥٥
٢٠١٠	٨١٢٨٠٧٨	١٨,٨٢	٤٤١,١٤	٧٢,٩٤
٢٠١١	٩٦٧٤٦٠٧	١٩,٠٣	٥٤٤,١٠	١٠٥,٨٥
٢٠١٢	٧٨٣٣٩٥١	−١٩,٠٣	٤٢١,٥٥	٦٦,٦٩
٢٠١٣	٨٠٨٦٣٦٤	٣,٢٢	٤٣٨,٣٦	٣,٢٢
٢٠١٤	٨٠٤٥٥٠٧	−٠,٥١	٤٣٥,٦٤	−٠,٥١
٢٠١٥	٥٩٠١٥٠٤	−٢٦,٦٥	٢٩٢,٩٠	−٢٧,٠٢
متوسط	٤٢٩٨٣١٤	١٠,١٥	١٨٦,١٧	٢١,٦١

الفترة				

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (قاعدة بيانات التجارة الخارجية– النشرة السنوية للتجارة الخارجية للأعداد "١٩٩٤– ٢٠١٥").

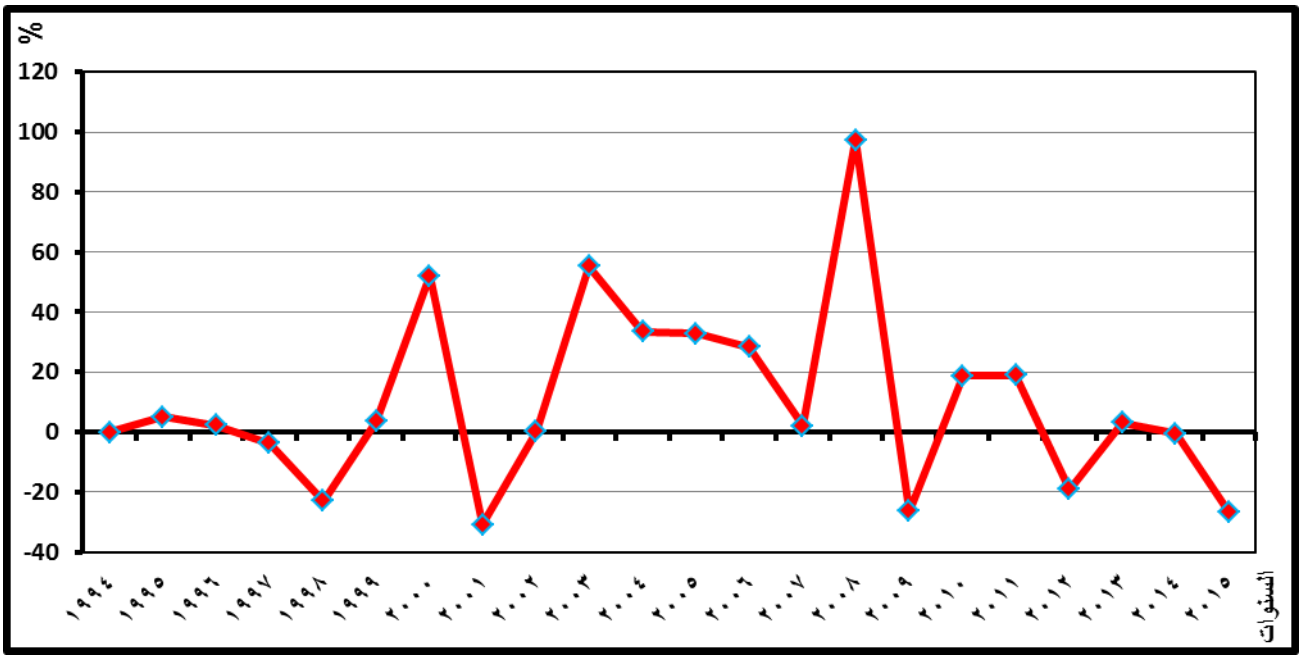

شكل(٧) معدل نمو الصادرات السنوي بين مصر ودول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٩٤– ٢٠١٥).

وتجدر الاشارة إلى أن ارتفاع الصادرات من الحديد والصلب خلال السنوات الأخيرة يرجع إلى ارتفاع الأسعار العالمية الأمر الذي شجع بعض المصدرين الاستفادة من تزايد الأسعار، وقد نتج عن ذلك نقص المعروض المحلي من الحديد والصلب وارتفاع الأسعار المحلية على الرغم من صدور القرار الوزاري رقم ١٤٢، ١٤٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تنظيم تجارة الحديد في مصر وفرض رسم صادر بواقع ١٦٠ جنيه / طن على ما يتم تصديره ويرجع ذلك إلى الإحتكار،[١] كما احتل محصول الأرز المركز الأول في صادرات مصر الزراعية خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٩ فيما عدا عام ٢٠٠٨ والتي صدر فيها قرار السيد وزير الاقتصاد بمنع تصدير الأرز.[٢]

(ثانيًا – ٣ – ب) معدل نمو الصادرات منذ بداية الفترة:

[١] – إجلال راتب وآخرون، تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٠/٢٠١١، مرجع سبق ذكره، ص ٩٨.

[٢] – داليا السعيد عبدالباقي، أثر التغيرات المناخية على هيكل الصادرات والواردات الزراعية المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٣، يوليو ٢٠١٠، ص ٤٧٩.

إذا كان عام ١٩٩٤ عام الأساس نجد معدل نمو صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوربي يتراوح بين حد أقصى بلغ ٥٤٤,١% عام ٢٠١١ حيث بلغت الزيادة ٨١٧٢٥٦٩ ألف دولار عن عام ١٩٩٤، وحد أدنى بلغ – ٢٠,٤٢% عام ١٩٩٨ حيث بلغ الانخفاض ٣٠٦٧٥٧ ألف دولار، وبمتوسط بلغ ١٨٦,١٧% خلال الفترة (١٩٩٤ – ٢٠١٥)، وإذا دققنا النظر في هذا المعدل نجد أن هناك أربعة سنوات سجلوا معدلات إنخفاض عن عام ١٩٩٤ (سنة الأساس) هى (١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠١، ٢٠٠٢) بمعدلات (-٢٠,٤٢%، -١٧,٦٦%، -١٣,٤٠%، -١٣,١٨%) على الترتيب وقد يرجع ذلك إلى انخفاض كمية صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوربي خلال تلك السنوات عن عام ١٩٩٤ والذي بلغت كمية الصادرات خلاله (٧٥٢٧٦٧٩ طن) في حين بلغت كمية الصادرات خلال سنوات الانخفاض (٤٤٧٤٨٢٤ طن، ٤١٩٨٥٨٢ طن، ٤٤٩٧٨٤٨ طن، ٤٨٣١٧٦٧ طن) على الترتيب، كما أننا نلاحظ أنه منذ عام ٢٠٠٣ حتي ٢٠١٥ لم يسجل معدل النمو أي إنخفاض عن عام ١٩٩٤ بل إنها كانت في تزايد مستمر وخاصة منذ عام ٢٠٠٥ والذي بلغ ١٣٨,٨١% إلى أن بلغ ذروته في عام ٢٠١١ حيث بلغ ٥٤٤,١٠ %، ويتضح ذلك من خلال الشكل(٨).

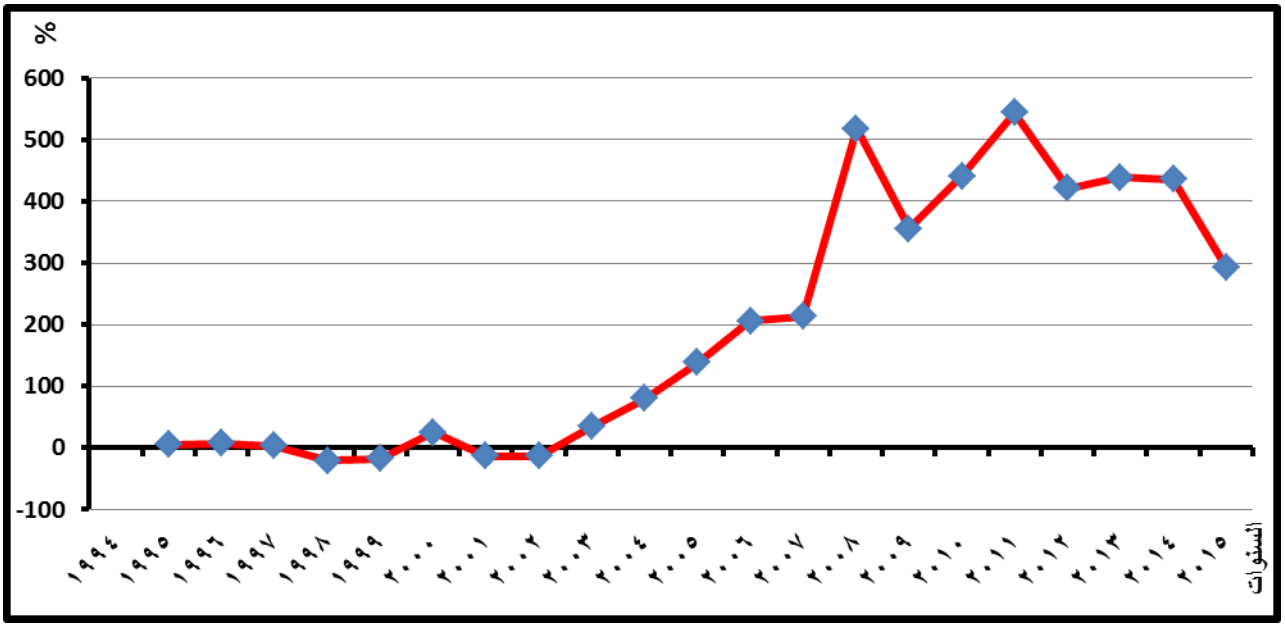

شكل (٨) معدل نمو صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوربي باعتبار عام ١٩٩٤ سنة الأساس.

(ثانيًا– ٣– ج) معدل نمو الصادرات حسب سنوات الانضمام :

وهذا المعدل يعتبر سنوات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي سنوات أساس وهي (١٩٩٤– ١٩٩٥– ٢٠٠٤– ٢٠٠٧– ٢٠١٠– ٢٠١٣) فنجد أن معدل نمو الصادرات في عام ١٩٩٥ عن عام ١٩٩٤ بلغ ٥% حيث انضمت في هذا العام ثلاث دول هى (النمسا، السويد، فنلندا)، أما في الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٣) – والتي بلغ عدد دول الاتحاد الأوربي خلالها ١٥ دولة – نجد

أن معدل نمو صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوربي يتراوح بين حد أقصى بلغ ٢٨,٣٥% عام ٢٠٠٣، وحد أدنى بلغ -٢٤,٢١% عام ١٩٩٨ وبمتوسط بلغ -٤,٠٣% وهو ما يعني أن هذه الفترة فترة انخفاض في الصادرات ويتضح ذلك من خلال الشكل (٩)، وقد يرجع ذلك إلى رفع الاتحاد الأوربي ٦ قضايا إغراق ضد الصادرات المصرية من بين ١١ قضية إغراق تعرضت لها الصادرات المصرية خلال الفترة (٨٨-١٩٩٨)، وتأتي المنتجات النسيجية والحديد والألمنيوم على قائمة السلع التي تتعرض للإغراق، حيث رفع الاتحاد الأوربي قضية على الأقمشة القطنية الخام بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٩٧ وأسفرت عن عدم فرض رسوم مؤقته على مصر في يونيو ١٩٩٧ ورسوم نهائية في نوفمبر ١٩٩٧ واستطاعت مصر أن تكسب القضية ضد الاتحاد الأوربي بعد أن انضمت الهند في إجراءات تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية مما ترتب عليه إلغاء الرسوم النهائية في مارس ٢٠٠٢، ثم رفع الاتحاد الأوربي مرة أخري قضية إغراق الأقمشة القطنية الخام وانتهت بعدم فرض رسوم في أكتوبر ١٩٩٨، وتكرر رفع قضية إغراق ألواح الصاج المسحوبة على الساخن وعلى فحم الكربون في عام ٢٠٠١ وانتهت القضيتان بعدم فرض رسوم في يونيه ٢٠٠٣.[١]

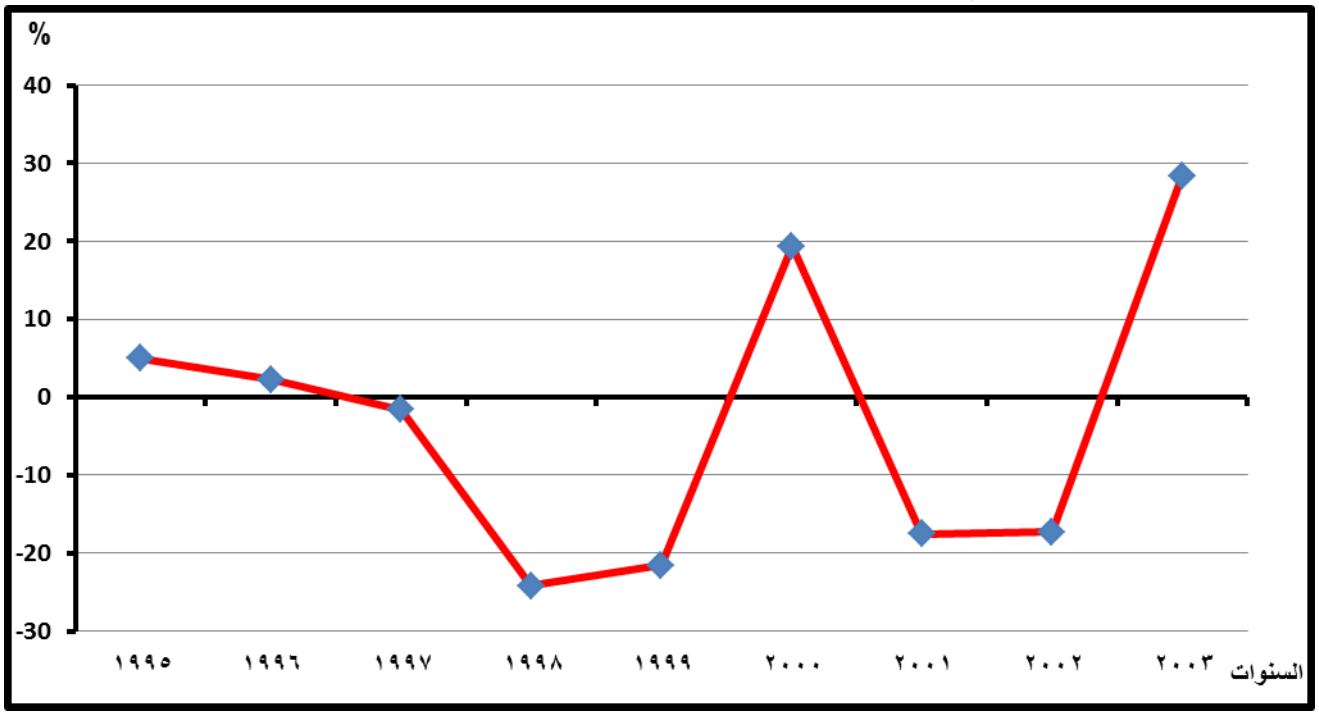

شكل (٩) معدل نمو صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٣).

[١] – محرم الحداد وآخرون، تحليل خصائص ومتغيرات السوق المصرى، معهد التخطيط الاقليمى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٨٣، يناير ٢٠٠٥، ص ٥٨.

أما الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦) فنجد أنها أحسن حالًا من سابقتها فقد ارتفع معدل نمو الصادرات خلال عام ٢٠٠٤ ٣٣,٤٨% عن العام السابق ٢٠٠٣، أما في عام ٢٠٠٥ فارتفع المعدل إلى ٣٢,٧٦% عن عام ٢٠٠٤، وفي عام ٢٠٠٦ ارتفع إلى ٧٠,٣٥% عن عام ٢٠٠٤ سنة الأساس، وإذا نظرنا إلى متوسط هذه الفترة نجد أنه بلغ ٥١,٥٥% وهو ما يعني أنها فترة ارتفاع ملحوظ في الصادرات، وقد يرجع ذلك إلى انضمام عشر دول إلى الاتحاد الأوربي دفعة واحدة عام ٢٠٠٤، ويتضح ذلك من خلال الشكل (١٠).

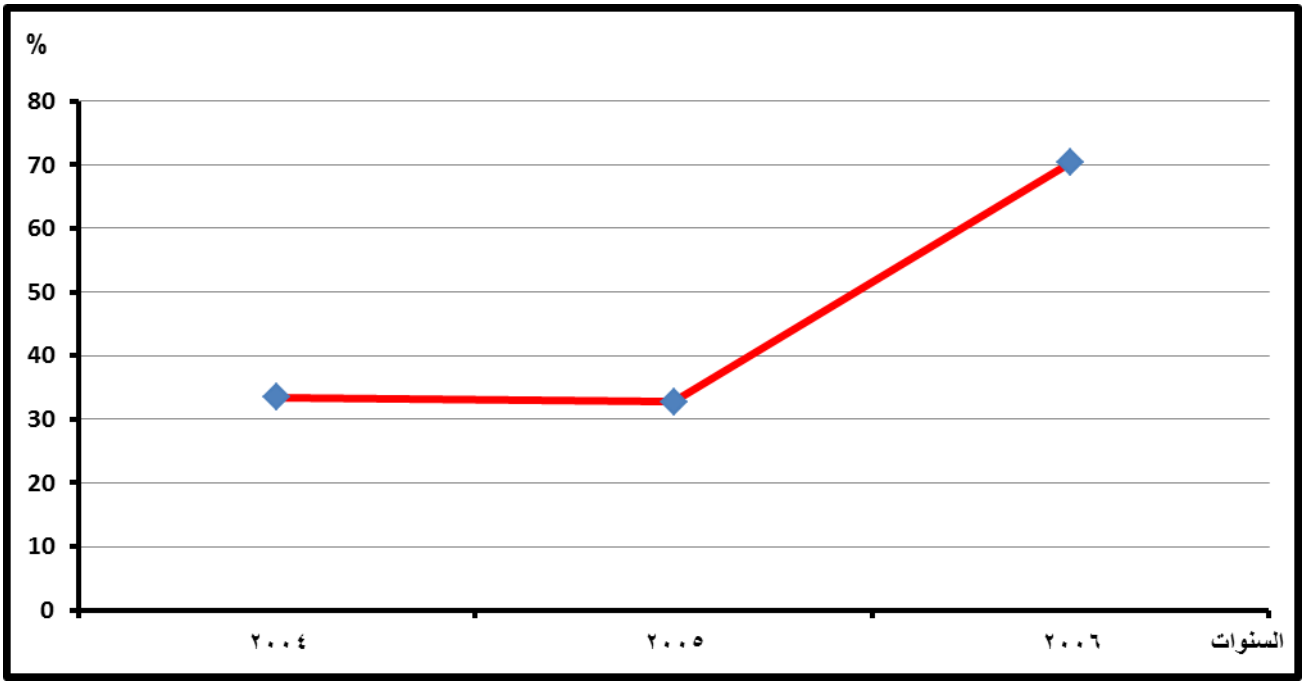

شكل (١٠) معدل نمو صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦).

في الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٢) ارتفع معدل نمو الصادرات ٢,١١% في عام ٢٠٠٧ عن سابقه عام ٢٠٠٦، وعند اتخاذ عام ٢٠٠٧ عام أساس نجد أن معدل نمو صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوربي مرتفع باستمرار خلال هذه الفترة عن عام ٢٠٠٧ فنجد أنه يتراوح بين حد أقصى ١٠٥,٨٥% عام ٢٠١١ وحد أدنى ٤٥,٥٥% عام ٢٠٠٩ وبمتوسط بلغ ٧٧,٦٧% وتعد هذه الفترة أعلي الفترات من حيث معدل النمو وهو ما يتضح من الشكل (١١).

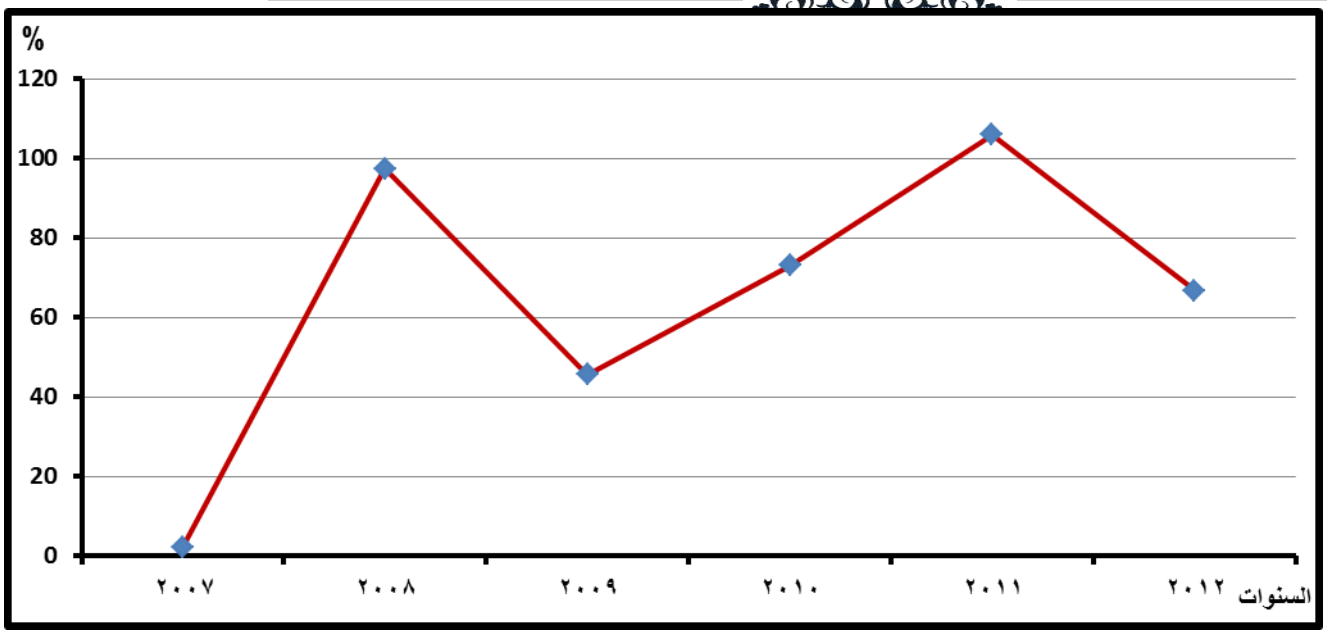

شكل (١١) معدل نمو صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٢).

في الفترة (٢٠١٣ – ٢٠١٥) وصل عدد دول الاتحاد الأوربي ٢٨ دولة ارتفع معدل نمو الصادرات إلى ٣,٢٢% خلال عام ٢٠١٣ – عام الأساس في تلك الفترة – عن العام السابق له، ولكن أخذ معدل النمو في الانخفاض خلال العامين التاليين (٢٠١٤، ٢٠١٥) حيث بلغ (-٠,٥١%، - ٢٧,٠٢%) عن عام ٢٠١٣ كما هو موضح بالشكل (١٢).

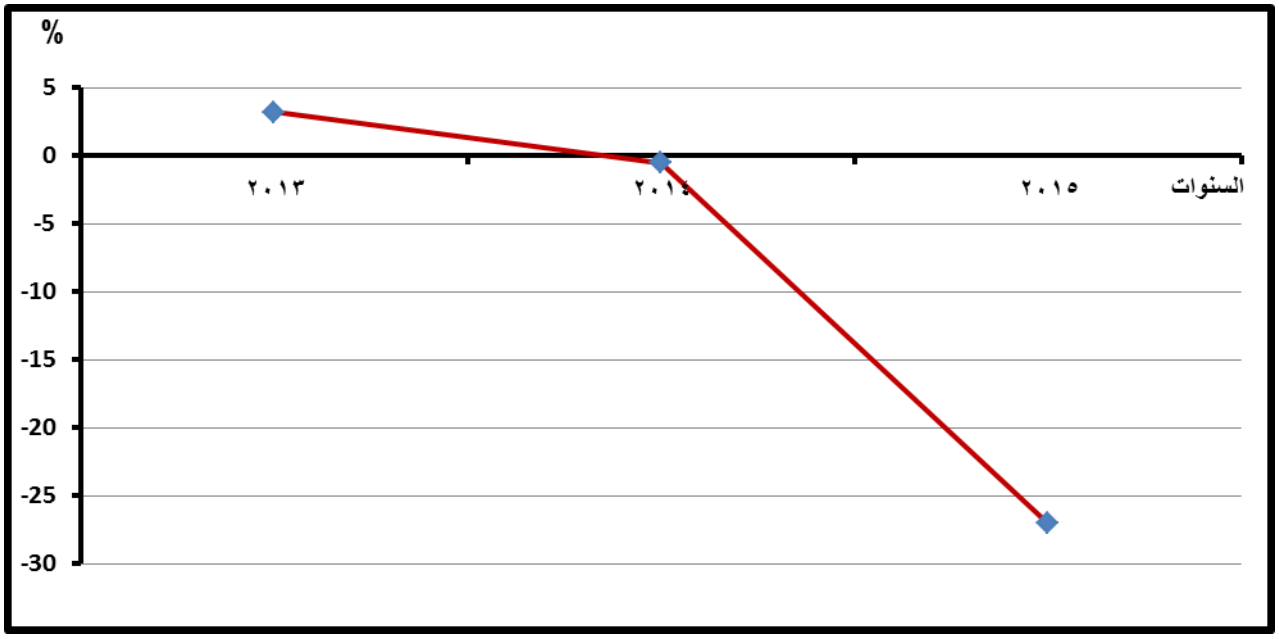

شكل (١٢) معدل نمو صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (٢٠١٣ – ٢٠١٥).

(ثانيًا-٤) معدلات نمو واردات مصر من دول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٩٤ – ٢٠١٥):

تتراوح قيمة واردات مصر من دول الاتحاد الأوربي بين حد أقصى بلغ ٢٤٠٨٩٨٣٩ ألف دولار عام ٢٠١٥، وحد أدنى بلغ ٢٨٠٥٢٦٠ ألف دولار عام ٢٠٠٣، وبمتوسط سنوي بلغ ٨٤٣٧١٣٥ ألف دولار خلال فترة الدراسة كما هو موضح بالجدول (٤).

جدول (٤) واردات مصر من دول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٩٤ – ٢٠١٥) ومعدلات نموها.

السنة	قيمه الواردات "بالألف دولار"	معدل نمو الواردات السنوي %	معدل نمو الواردات منذ بداية الفترة %	معدل نمو الواردات منذ سنوات الانضمام %
١٩٩٤	٣٤٥٦١١٢			
١٩٩٥	٤٥٦٠٤٧٤	٣١,٩٥	٣١,٩٥	٣١,٩٥
١٩٩٦	٤٧١١٠٧١	٣,٣٠	٣٦,٣١	٣,٣٠
١٩٩٧	٥٠٤١١٤٩	٧,٠١	٤٥,٨٦	١٠,٥٤
١٩٩٨	٥٩٧٧٣٤٨	١٨,٥٧	٧٢,٩٥	٣١,٠٧
١٩٩٩	٥٦٧١٤٩٦	-٥,١٢	٦٤,١٠	٢٤,٣٦
٢٠٠٠	٤٧٦٠٢٢٩	-١٦,٠٧	٣٧,٧٣	٤,٣٨
٢٠٠١	٣٧٥٣٤٧٥	-٢١,١٥	٨,٦٠	-١٧,٧٠
٢٠٠٢	٣٣٣٩٠٩٢	-١١,٠٤	-٣,٣٩	-٢٦,٧٨
٢٠٠٣	٢٨٠٥٢٦٠	-١٥,٩٩	-١٨,٨٣	-٣٨,٤٩
٢٠٠٤	٣٤٢٦٩٠٦	٢٢,١٦	-٠,٨٥	٢٢,١٦
٢٠٠٥	٤٥٣٣٧١٥	٣٢,٣٠	٣١,١٨	٣٢,٣٠
٢٠٠٦	٤٥٩١٨٣٨	١,٢٨	٣٢,٨٦	٣٣,٩٩
٢٠٠٧	٦٢٠٧٤٣٥	٣٥,١٨	٧٩,٦١	٣٥,١٨
٢٠٠٨	١٤٣٩٠٤٧٧	١٣١,٨٣	٣١٦,٣٨	١٣١,٨٣
٢٠٠٩	١٤٢٧٥٧٦٦	-٠,٨٠	٣١٣,٠٦	١٢٩,٩٨
٢٠١٠	١٧١٢٣٦٠٢	١٩,٩٥	٣٩٥,٤٦	١٧٥,٨٦
٢٠١١	١٨١٤٧٣٩٧	٥,٩٨	٤٢٥,٠٨	١٩٢,٣٥
٢٠١٢	٢٠٧٧١٧٠٨	١٤,٤٦	٥٠١,٠١	٢٣٤,٦٣
٢٠١٣	٢١١٩٨١٤٢	٢,٠٥	٥١٣,٣٥	٢,٠٥
٢٠١٤	٢٢٩٦٥٢٠٢	٨,٣٤	٥٦٤,٤٨	٨,٣٤

٢٠١٥	٢٤٠٨٩٨٣٩	٤,٩٠	٥٩٧,٠٢	١٣,٦٤
المتوسط	٩٨٠٨٩٨٨	١٢,٢٣	١٨٣,٨٢	٤٧,٠٤

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادًا على بيانات الجهاز المركز للتعبئة العامة والاحصاء.

(ثانيًا-٤- أ) معدل النمو السنوي لواردات مصر من دول الاتحاد الأوربى:

يتراوح معدل نمو الواردات السنوي بين حد أقصى بلغ ١٣١,٨٣% بقيمة بلغت ١٤٣٩٠٤٧٧ ألف دولار عام ٢٠٠٨ وقد يرجع ذلك إلى القرار الجمهوري رقم ١٠٣ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تعديل التعريفة الجمركية[١] تضمن القرار اعفاء عدد من السلع الغذائية الأساسية من كافة الرسوم الجمركية، وإعفاء الأسمنت من كافة الرسوم وحديد التسليح فضلا عن معالجة التشوهات في التعريفة الجمركية[٢]وهو ما يلاحظ من ارتفاع في كميات الواردات خلال عام ٢٠٠٨ حيث بلغت ٤٧٩٥٨٣٦٦٩٦ طن في حين كانت عام ٢٠٠٧ ٣٤٣٤٥٤٦٣٠٦ طن،

[١] – حدثت عدة تعديلات للتعريفة الجمركية أهما (القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تعديل قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية: ينص القانون على تحصيل فئة جمركية موحدة بنسبة ٥% على كل ما يستورد من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لانشاء المشروعات أو التوسع فيها وهي ذات الفئة التي خضعت لها الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لانشاء وتوسعة المشروعات الفندقية والسياحية وأيضا سيارات الركوب والأتوبيسات اللازمة لانشاء وتوسعة الشركات العاملة في النقل السياحى، كما أخضع التعديل الآلات والمعدات التي تستورد بصفة مؤقتة لأعمال مؤقتة محددة المدة لضريبة جمركية بواقع ٢% عن كل شهر أو جزء منه وبحد أقصى ٢٠ % سنويًا – القرار الجمهوري رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار التعريفة الجمركية: يستهدف القرار تبسيط هيكل التعريفة الجمركية للحد من تشتتها من خلال تخفيض عدد الفئات الجمركية من ٢٧ فئة إلى ٦ فئات فقط تدرجت من ٢% إلى ٤% وذلك خلاف الفئات المفروضة على التبغ والمشروبات الكحولية – القرار الجمهوري رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٧ بإصدار التعريفة الجمركية: تضمن القرار تعديل ١٤ بندا وكانت أهم القطاعات التي شملها التعديل ما يلي: خفض الرسوم الجمركية إلى ٠% للأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية اللازمة للإنتاج الزراعى، وكذلك خفض الرسوم المقررة على المحضرات الغذائية لتغذية الحيوان والمستلزمات اللازمة للصناعات الغذائية والمستلزمات الحديدية وصناعة التكنولوجيا والزيوت وغيرها –القرار الجمهوري رقم ١٠٣ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تعديل التعريفة الجمركية: تضمن القرار اعفاء عدد من السلع الغذائية الأساسية من كافة الرسوم الجمركية، وإعفاء الأسمنت من كافة الرسوم وحديد التسليح فضلا عن معالجة التشوهات في التعريفة الجمركية– القرار الجمهوري رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تعديل التعريفة الجمركية: تضمن إعفاء العديد من الآلات والمعدات والأجهزة التي ليس لها مثيل من الانتاج المحلي، مع تحقيق التوازن المطلوب بين الضريبة المفروضه على السلع التامة الصنع وبين السلع الوسيطة والمواد الخام الأولية التي تدخل في انتاجها.

[٢] – اجلال راتب وآخرون، تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتي عام ٢٠١١/٢٠١٠، مرجع سبق ذكره، ص ٩٣.

بينما بلغ الحد ال أدنى خلال فترة الدراسة – ٢١,١٥٥% بقيمة بلغت ٣٧٥٣٤٧٥ عام ٢٠٠١، وبمتوسط سنوي ١٣% خلال فترة الدراسة كما هو موضح بالشكل (١٣).

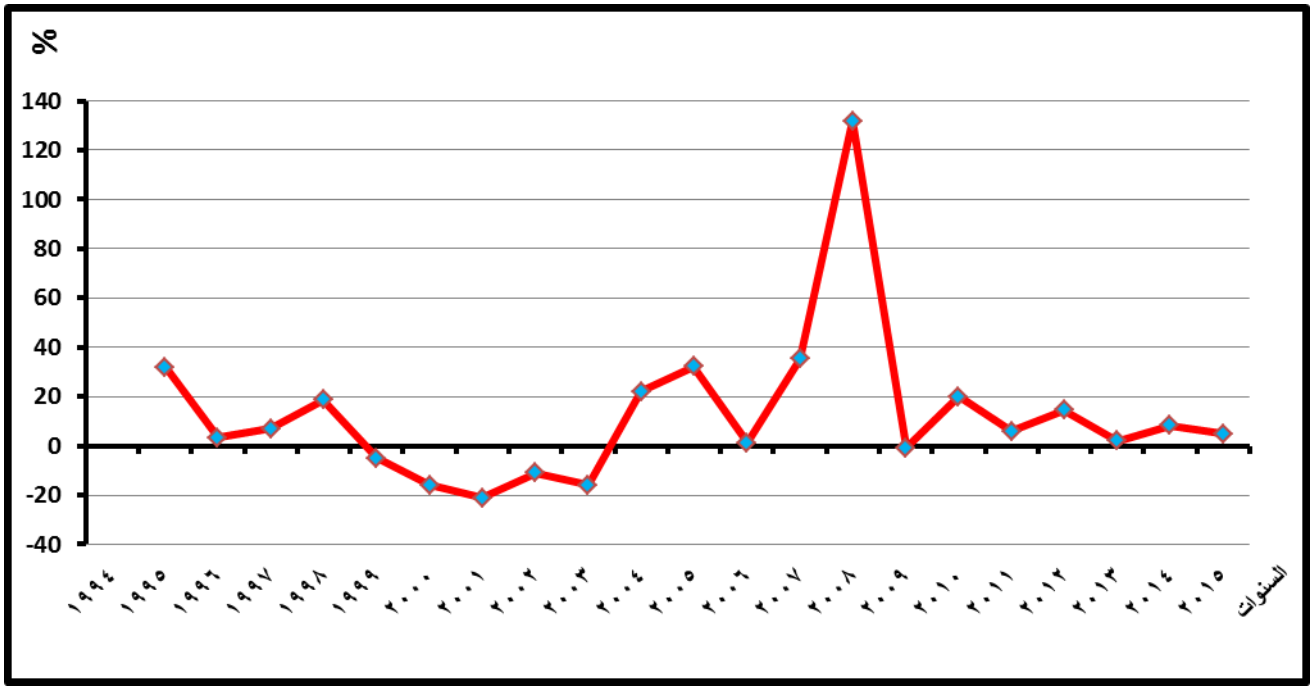

شكل (١٣) معدل نمو واردات مصر السنوي من دول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٩٤ – ٢٠١٥).

وإذا نظرنا إلى معدل نمو الواردات السنوي نجد أن جميع السنوات أخذت قيمًا موجبة عدا ست سنوات منها، جاءت خمسًا منها متتالية هى (٢٠٠٠،١٩٩٩، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣) بمعدلات إنخفاض بلغت (-٥,١٢%،-١٦,٠٧%، -٢١,١٥%، -١١,٠٤%، -١٥,٩٩%) على الترتيب ثم جاء الانخفاض السادس عام ٢٠٠٩ بمعدل إنخفاض بلغ -٠,٨٠%.

(ثانيًا- ٤- ب) معدل نمو الواردات منذ بداية الفترة (١٩٩٤-٢٠١٥):

في هذا المعدل يكون عام ١٩٩٤عام أساس وعليه فإننا نلاحظ أن معدل نمو الواردات يتراوح بين حد أقصى بلغ ٥٩٧,٠٢% عام ٢٠١٥ وحد أدنى بلغ – ١٨,٨٣% عام ٢٠٠٣ وبمتوسط بلغ ١٨٣,٨٢% خلال فترة الدراسة (١٩٩٤-٢٠١٥)، ومن الملاحظ أن واردات جميع سنوات الدراسة مرتفعة عن عام ١٩٩٤ عدا ثلاث سنوات هى (٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤) بمعدل إنخفاض بلغ (-٣,٣٩%، -١٨,٨٣%، -٠,٨٥%) على الترتيب وقد يرجع ذلك إلى أن تلك السنوات شهدت انخفاض في كمية واردات مصر من دول الاتحاد الأوربي عن عام ١٩٩٤ الذي بلغت كمية الورادات خلاله (٢٩٣٦٤٥٨ طن) بينما بلغت خلال تلك السنوات(٢٥٢٢٩٩١ طن، ٢٦٢٢٩٣٥ طن، ٢٩٣٦٣٣٠ طن) على الترتيب، بالإضافة إلى أن تلك الفترة تزامنت مع تحرير سعر الجنيه وماحدث من تغييرات في السياسة المالية خلال تلك الفترة، كما أننا نلاحظ

الارتفاع الشديد في قيم الواردات منذ عام ٢٠٠٨ وحتى نهاية الفترة وهو ما يتضح من الشكل (١٤).

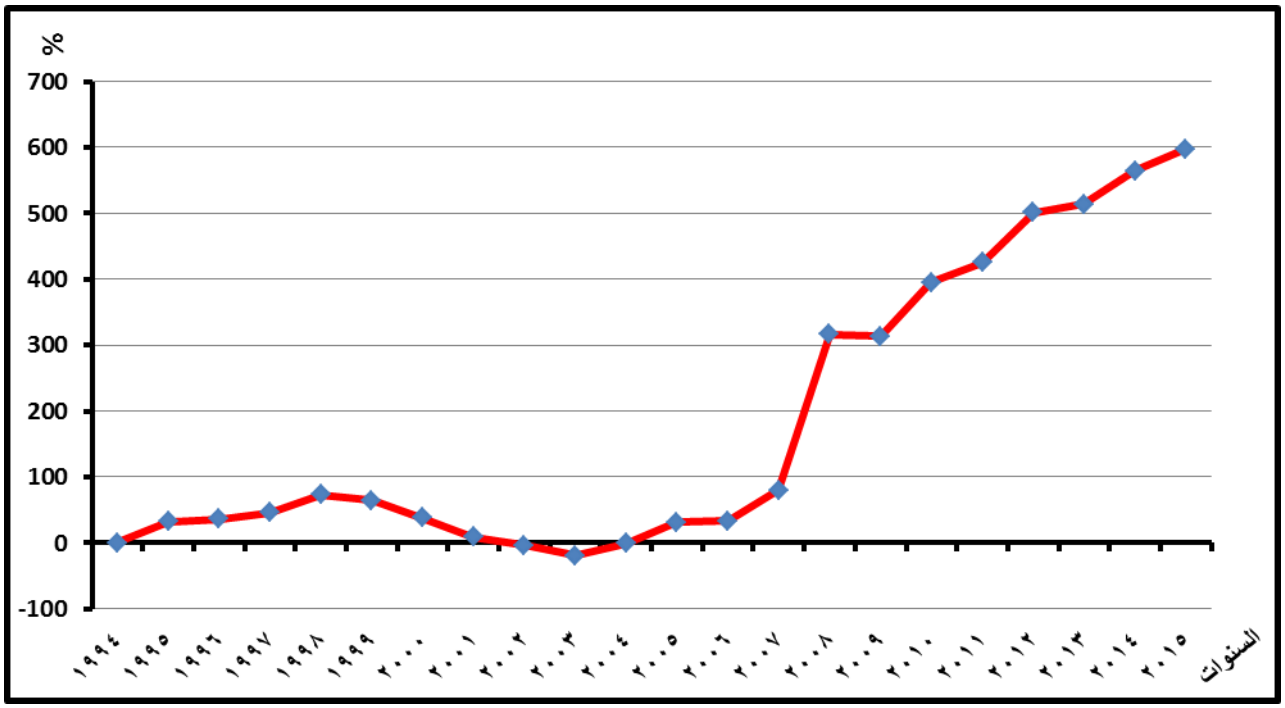

شكل (١٤) معدل نمو وارادات مصر من دول الاتحاد الأوربى خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٥) باعتبار ١٩٩٤ عام أساس.

(ثانيًا – ٤– ج) معدل نمو الواردات حسب سنوات الانضمام:

يَعْتَبِر هذا المعدل سنوات انضمام دولًا جديدة للاتحاد الأوربي سنوات أساس (١٩٩٥، ٢٠٠٤، ٢٠٠٧، ٢٠١٣) حتي يتم مقارنة واردات مصر من دول الاتحاد الأوربي خلال فترات متعددة، كل فترة يكون عدد دول الاتحاد الأوربي متساوي خلالها.

في الفترة (١٩٩٤– ١٩٩٥) نجد أن قيمة الواردات ارتفعت من ٣٤٥٦١١٢ ألف دولار عام ١٩٩٤ إلى ٤٥٦٠٤٧٤ ألف دولار عام ١٩٩٥ بزيادة قدرها ٤٣٦٢ ألف دولار وبمعدل نمو ٣١,٩٥%. أما الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٣) نجد أن معدل نمو الواردات خلالها يتراوح بين حد أقصى بلغ ٣١,٠٧% عام ١٩٩٨ وحد أدنى بلغ -٣٨,٤٩%، وبمتوسط بلغ -١,١٦% خلال سنوات هذه الفترة كما هو موضح بالشكل (١٥).

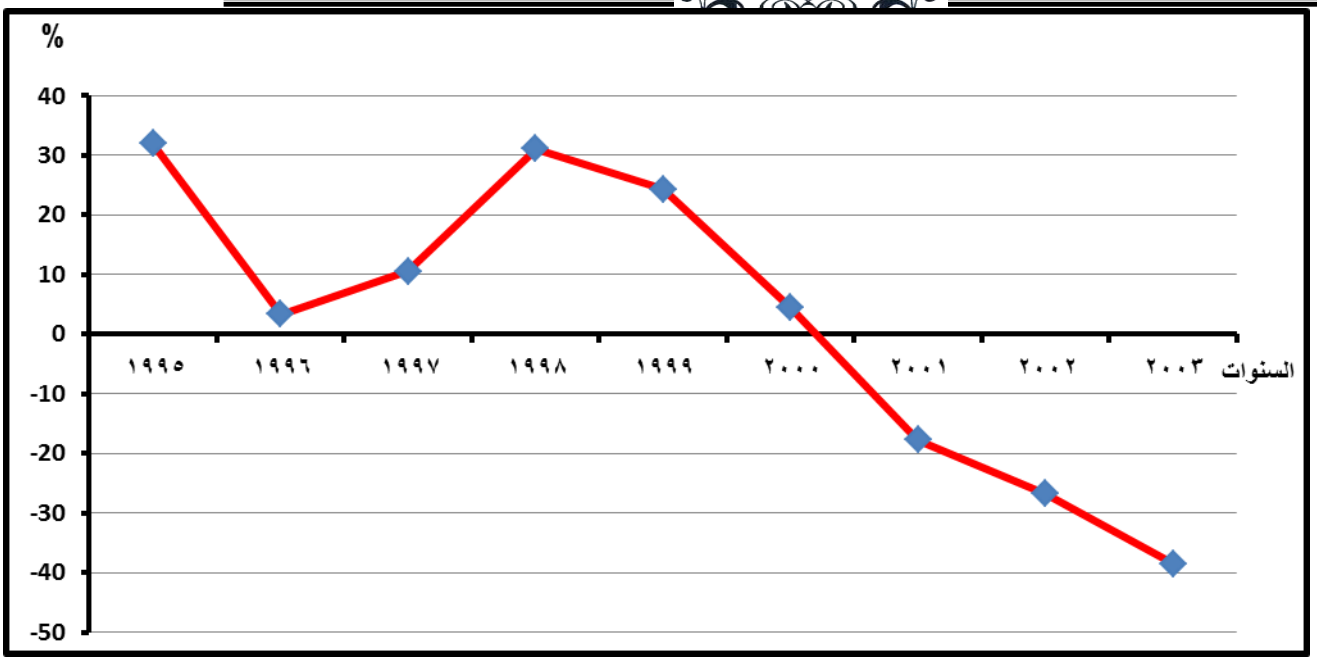

شكل (١٥) معدل نمو واردات مصر من دول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٣).

أما خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦) فنلاحظ أن الواردات ارتفعت في عام ٢٠٠٤ عن عام ٢٠٠٣ بزيادة قدرها ٦٢١٦٤٦ ألف دولار وبمعدل نمو ٢٢,١٦%، أما عامي (٢٠٠٥، ٢٠٠٦) فنلاحظ أنهما مرتفعان عن عام ٢٠٠٤ سنة الأساس خلال هذه الفترة بمعدلي نمو (٣٢,٣٠%، ٣٣,٩٩%) على الترتيب وبلغ متوسط هذه الفترة ٣٣,١٤% كما هو موضح بالشكل (١٦)، وتشير بعض الدراسات إلى أن الطفرة في كمية وقيمة الواردات وخاصة بعد عام ٢٠٠٤ يرجع إلى مجموعة من العوامل كانت تغذي العجز في الميزان التجاري وبالتالي تعمق الاختلال في التجارة الخارجية السلعية، وتتمثل أهم العوامل في حدوث سلسلة من التخفيضات الجمركية التي تمت بدءًا من عام ٢٠٠٥ واستمرت خلال الأعوام التالية (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) وهو ما أدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات نتيجة انخفاض أسعارها النسبية، قامت الحكومة بالتوسع في سياسة دعم الصادرات وقد أدي ذلك بدوره إلى زيادة الاستيراد في القطاع الانتاجي بشكل غير مباشر، حيث أن التوسع في الصادرات يستدعي بالضرورة التوسع في استخدام مستلزمات الانتاج المستوردة.[١]

[١] – إجلال راتب وآخرون، الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادي المصري في ضوء المستجدات العالمية والاقليمية والمحلية، مرجع سبق ذكره، ص٧١.

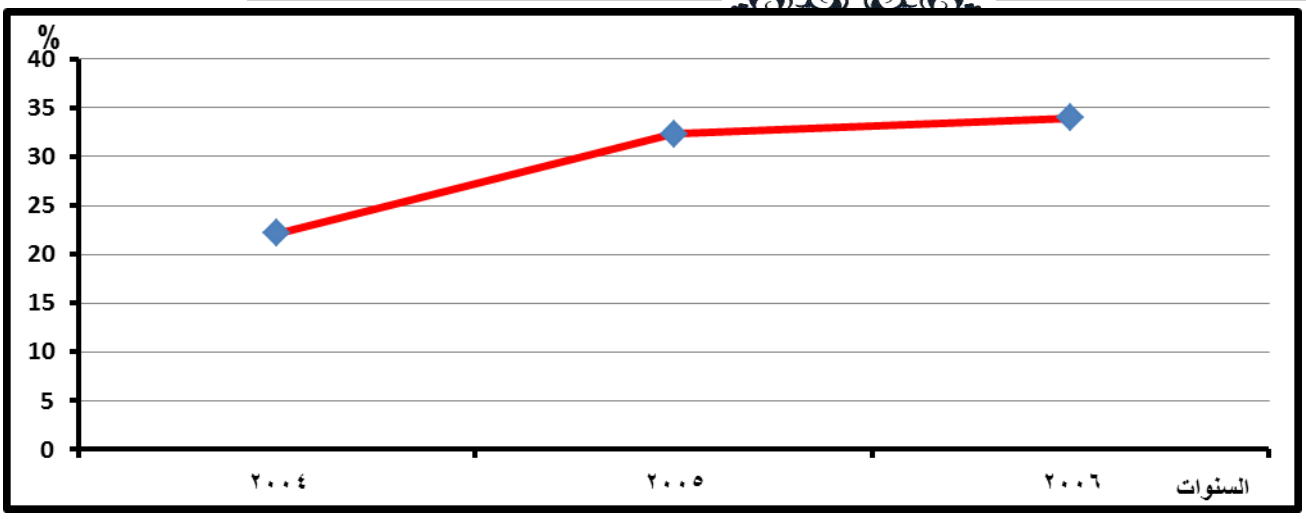

شكل (١٦) معدل نمو واردات مصر من دول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦).

أما الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٢) فتراوحت معدلات نمو الواردات خلالها بين حد أقصى بلغ ٢٣٤,٦٣% عام ٢٠١٢، وحد أدنى بلغ ١٢٩,٩٨% عام ٢٠٠٩ وبمتوسط بلغ ١٧٢,٩٣% خلال سنوات هذه الفترة كما هو موضح بالشكل (١٧).

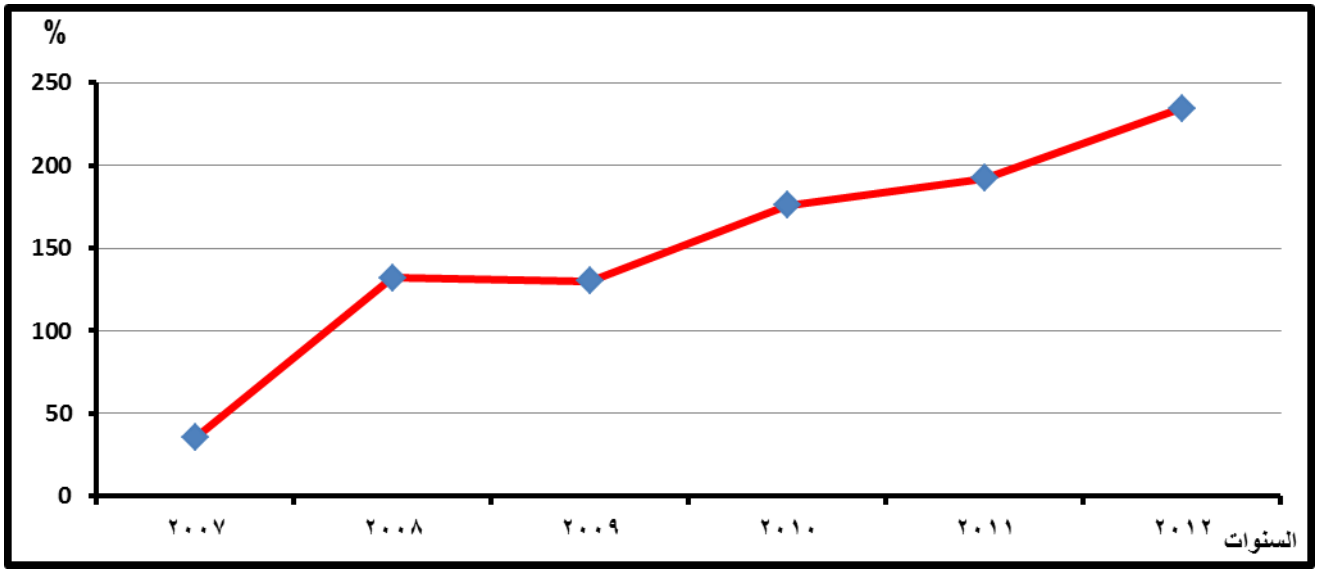

شكل (١٧) معدل نمو واردات مصر من دول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٢).

أما الفترة (٢٠١٣ – ٢٠١٥) فقد ارتفع معدل نمو واردات مصر من دول الاتحاد الأوربي عام ٢٠١٣ بمقدار ٢,٠٥% عن عام ٢٠١٢ بزيادة قدرها ٤٢٦٤٣٤ ألف دولار، كذلك واصل ارتفاعه خلال العامين التاليين ٢٠١٤، ٢٠١٥ بمعدلات ٨,٣٤%، ١٣,٦٤% على الترتيب ويتضح ذلك من خلال الشكل (١٨).

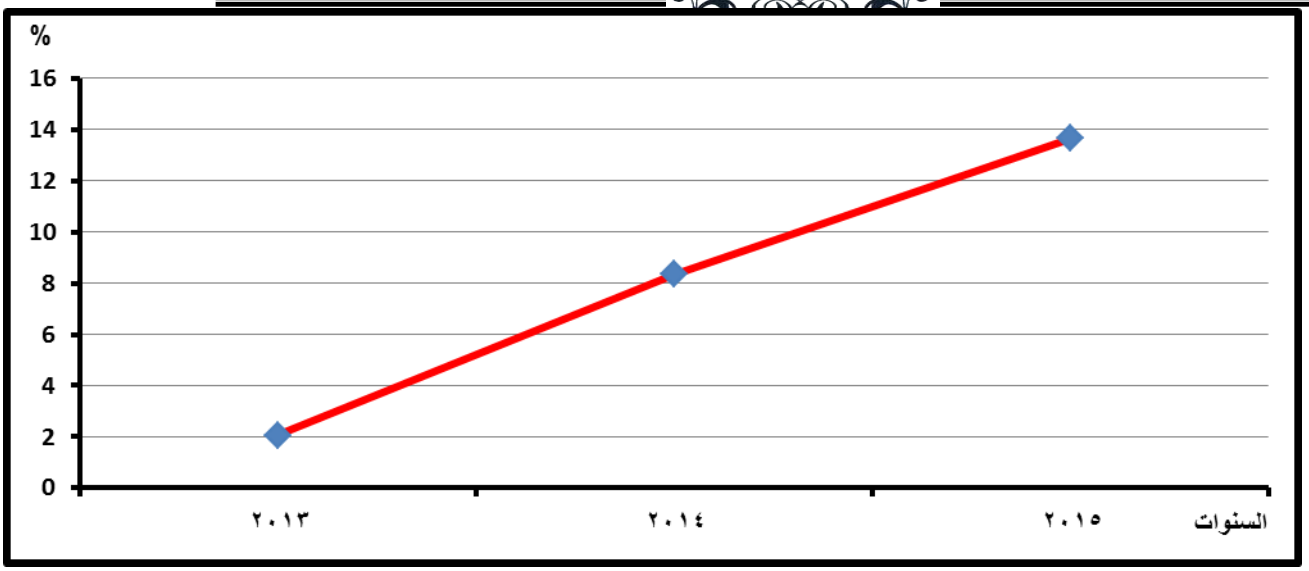

شكل (١٨) معدل نمو واردات مصر من دول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (٢٠١٣ – ٢٠١٥).

(ثانيًا – ٥) الميزان التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوربي ونسبة تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة (١٩٩٤–٢٠١٥):

يمثل رصيد الميزان التجاري ركنًا أساسيًا من ميزان الحساب الجاري والذي يتكون هيكله من مجموع كل من رصيد الميزان التجاري ورصيد التجارة الخدمية ورصيد ميزان دخل عوامل الانتاج من الخارج ورصيد ميزان التحويلات الجارية من جانب واحد، لذا فإن العجز في الميزان التجاري لأي دولة يعكس مشاكل هيكلية تتعلق بالقدرة التنافسية للاقتصاد المحلي وبالتالي فإن استدامة هذا العجز سوف تواجه بمشاكل في الأجل الطويل.[١] لكن يري الخبراء الاقتصاديون أنه لا خوف من زيادة الواردات السلعية إذا قابلها زيادة مماثلة في التصدير، بل على العكس قد يكون للاستيراد في هذه الحالة دورًا هامًا في اشباع حاجات جديدة مما يعمل على رفع مستوى المعيشة،[٢] ولكن ذلك لم يحدث في دراستنا هذه للميزان التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٩٤– ٢٠١٥) حيث أننا نجد أن هناك عجز في الميزان التجاري طوال سنوات الدراسة عدا سنة واحدة حقق الميزان التجاري فائضًا خلالها وكان ذلك عام ٢٠٠٦ بلغ الفائض ١٠٧٤٣ ألف دولار وفي ما عدا ذلك كان يقل العجز في الميزان التجاري في بعض السنوات ويزيد في أخرى، بلغ العجز أقصاه في عام ٢٠١٥ نحو ١٨١٨٨٣٣٥ ألف دولار، بينما بلغ العجز أدناه خلال عام ٢٠٠٤ بلغ نحو ٧٢٤٩٩١ ألف دولار، كما هو موضح بالجدول (٥) والشكل (١٩).

جدول(٥) الميزان التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوربي خلال الفترة(١٩٩٤–٢٠١٥).

---

[١] – مجدي الشوربجى، اختبار استدامة عجز ميزان الحساب الجاري للاقتصاد المصرى، بحوث اقتصادية عربية، ع ٥٥– ٥٦، صيف – خريف ٢٠١١، ص ١٧٢.

[٢] – الإدارة العامة للبحوث ببنك القاهرة، مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

السنة	قيمة الصادرات "بالألف دولار"	قيمة الواردات "بالألف دولار"	الميزان التجارى "بالألف دولار"	نسبة تغطية الصادرات للواردات (%)
١٩٩٤	١٥٠٢٠٣٨	٣٤٥٦١١٢	-١٩٥٤٠٧٤	٤٣,٤٦
١٩٩٥	١٥٧٧١٤٥	٤٥٦٠٤٧٤	-٢٩٨٣٣٢٩	٣٤,٥٨
١٩٩٦	١٦١٢٦٧٦	٤٧١١٠٧١	-٣٠٩٨٣٩٥	٣٤,٢٣
١٩٩٧	١٥٥٢٣٤٣	٥٠٤١١٤٩	-٣٤٨٨٨٠٦	٣٠,٧٩
١٩٩٨	١١٩٥٢٨١	٥٩٧٧٣٤٨	-٤٧٨٢٠٦٧	٢٠,٠٠
١٩٩٩	١٢٣٦٨٢١	٥٦٧١٤٩٦	-٤٤٣٤٦٧٥	٢١,٨١
٢٠٠٠	١٨٨١٨٩٥	٤٧٦٠٢٢٩	-٢٨٧٨٣٣٤	٣٩,٥٣
٢٠٠١	١٣٠٠٨٠٣	٣٧٥٣٤٧٥	-٢٤٥٢٦٧٢	٣٤,٦٦
٢٠٠٢	١٣٠٤٠٥١	٣٣٣٩٠٩٢	-٢٠٣٥٠٤١	٣٩,٠٥
٢٠٠٣	٢٠٢٤٢٨٠	٢٨٠٥٢٦٠	-٧٨٠٩٨٠	٧٢,١٦
٢٠٠٤	٢٧٠١٩١٥	٣٤٢٦٩٠٦	-٧٢٤٩٩١	٧٨,٨٤
٢٠٠٥	٣٥٨٧٠٣٠	٤٥٣٣٧١٥	-٩٤٦٦٨٥	٧٩,١٢
٢٠٠٦	٤٦٠٢٥٨١	٤٥٩١٨٣٨	١٠٧٤٣	١٠٠,٢٣
٢٠٠٧	٤٦٩٩٨٣٤	٦٢٠٧٤٣٥	-١٥٠٧٦٠١	٧٥,٧١
٢٠٠٨	٩٢٧٣٤٠٥	١٤٣٩٠٤٧٧	-٥١١٧٠٧٢	٦٤,٤٤
٢٠٠٩	٦٨٤٠٨٠٢	١٤٢٧٥٧٦٦	-٧٤٣٤٩٦٤	٤٧,٩٢
٢٠١٠	٨١٢٨٠٧٨	١٧١٢٣٦٠٢	-٨٩٩٥٥٢٤	٤٧,٤٧
٢٠١١	٩٦٧٤٦٠٧	١٨١٤٧٣٩٧	-٨٤٧٢٧٩٠	٥٣,٣١
٢٠١٢	٧٨٣٣٩٥١	٢٠٧٧١٧٠٨	-١٢٩٣٧٧٥٧	٣٧,٧١
٢٠١٣	٨٠٨٦٣٦٤	٢١١٩٨١٤٢	-١٣١١١٧٧٨	٣٨,١٥
٢٠١٤	٨٠٤٥٥٠٧	٢٢٩٦٥٢٠٢	-١٤٩١٩٦٩٥	٣٥,٠٣
٢٠١٥	٥٩٠١٥٠٤	٢٤٠٨٩٨٣٩	-١٨١٨٨٣٣٥	٢٤,٥٠
متوسط الفترة			-٥٥١٠٦٧٤	٤٧,٨٥

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

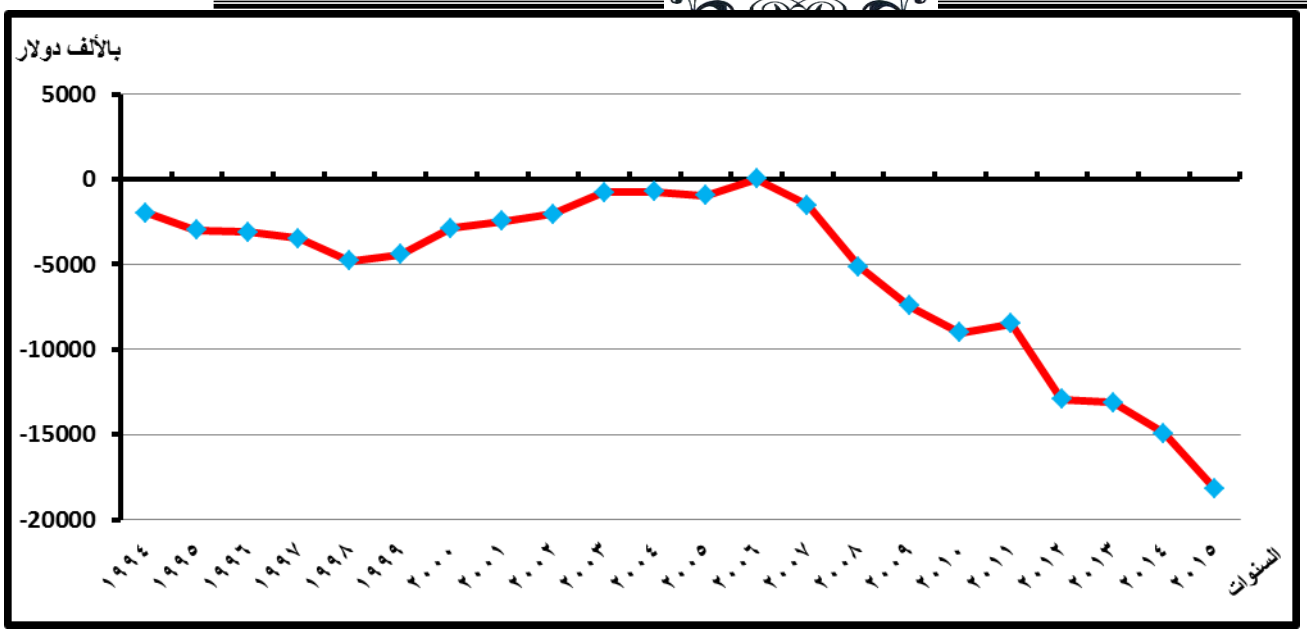

شكل (١٩) الميزان التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٩٤ – ٢٠١٥).

أما بالنسبة لتغطية صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوربي لوارداتها من الاتحاد الأوربي نجد أنها تراوحت ما بين حد أقصى بلغ ١٠٠,٢٣% عام ٢٠٠٦، وحد أدنى بلغ ٢٠% عام ١٩٩٨، بينما بلغ متوسط الفترة ٤٧,٨٥% خلال فترة الدراسة وهو ما يتضح من خلال شكل (٢٠).

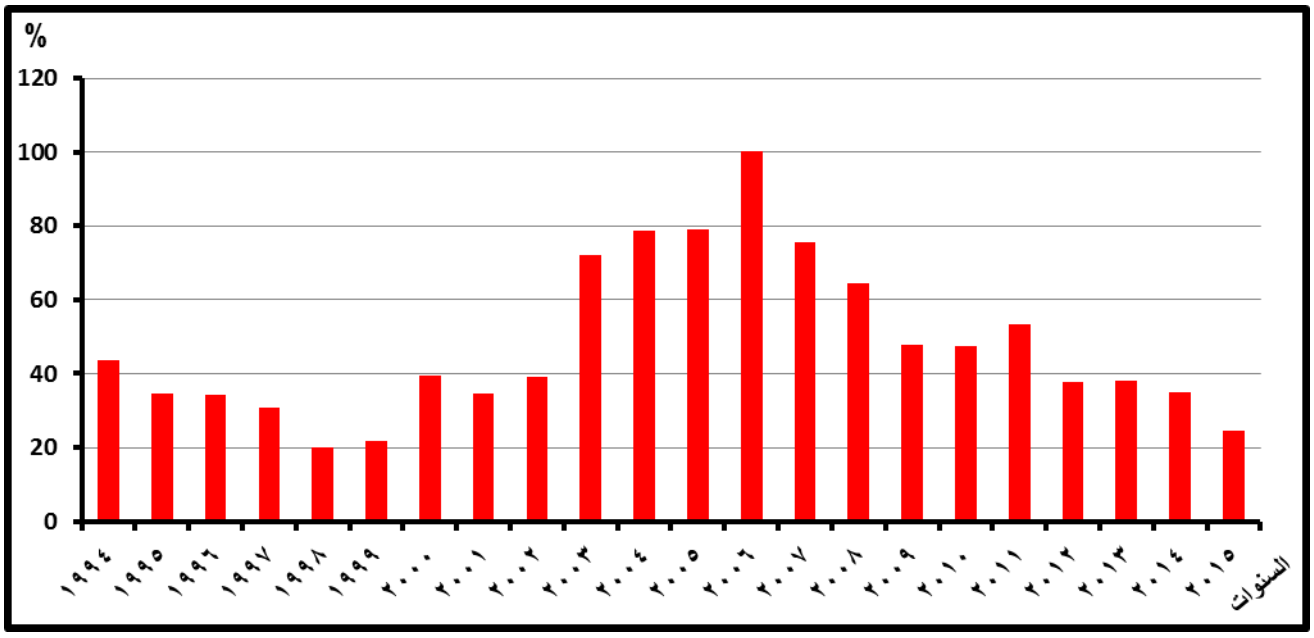

شكل(٢٠) نسبة تغطية صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوربي لوارداتها من دول الاتحاد خلال الفترة (١٩٩٤–٢٠١٥).